المحاضرة الأولى:الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال (1800–1830).

1– الأوضاع السياسية: كان الجانب السياسي للجزائر في العهد العثماني موضوع بحث الكثير من الباحثين الذين أجمعوا على تقسيم الفترة الممتدة من 1519 إلى 1830 إلى أربع فترات تاريخية، آخرها فترة حكم الدايات من 1671 إلى 1830، تميزت هذه الفترة بطول مدتها، حيث عرفت الجزائر فيها مقومات سياسية، وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية، وأصبح لها كامل الصلاحيات في توقيع الاتفاقيات، وإبرام المعاهدات مع الدول الأوروبية دون اللجوء إلى الباب العالي (الأستانة).

– وما يهمنا نحن هنا، هو الفترة الممتدة من 1805 إلى 1830 (العقد الأخير من الحكم العثماني)، وقد تميزت هذه الفترة بالضعف الذي مهد لظهور الأطماع الفرنسية بالجزائر، مع عدم إستقرار جهاز الحكم، فخلال هذه الفترة تعاقب على الحكم سبعة دايات وهم على التوالي: الداي أحمد باشا 1805–1808، الداي علي باشا الغسال 1808–1809، الحاج علي باشا 1809–1815، الداي محمد باشا 1815، الداي عمر باشا 1815– 1817، الداي علي خوجة باشا 1817–1818، الداي حسين باشا 1818–1830. وفي هذا الشأن، يقول حمدان خوجة في كتابه المرآة:" لقد كانت المناصب تباع وتشترى، وهو أمر كان يلائم رجال الحكم الذين كان ظلمهم يتجاوز القانون".

– كما أننا لو تتبعنا فترات حكم الدايات، نلاحظ أنها لم تتعدى بضعة أشهر لدى الكثير منهم، وهذا راجع إلى بروز ظاهرة الاغتيالات، وكان أول ضحاياهم حسب قول حمدان خوجة الداي مصطفى باشا.

– فساد السياسة العسكرية عامة وسياسة التجنيد خاصة، وذلك بعدما زال العمل بالمعايير العثمانية القديمة، ففي هذا الشأن يقول حمدان خوجة: "بدلا من أن يتبع المنذوبون –المكلفون بجمع الأجناد– الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في الميليشيا إلا الرجال النزهاء، فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان".

– تحول النظام العثماني في الجزائر إلى جهاز لجمع الضرائب من السكان بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بعد تراجع مداخيل القرصنة، وهذه السياسة الجديدة المنتهجة من قبل الحكام أثرت على الأهالي ورجال الزوايا والطرق الصوفية (كانوا يمثلون وساطة بين الأهالي والسلطة العثمانية)، وهو ما نتج عنه ظهور ثورات في مطلع القرن التاسع عشر كرد فعل على سياسة الحكام، ومن أمثلتها ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق.

2– الأوضاع الاقتصادية: إن قوة أي دولة مرتبط أساسا بالوضع الاقتصادي الذي يعد ركيزة أساسية لضمان إستمرارها وتطورها، فبصلاحه تتطور الدولة، والعكس صحيح.

– **الزراعة:** إن وضعية الإنتاج الزراعي بالجزائر ارتبطت أساسا بالعوامل المؤثرة في الحياة الريفية، وذلك لتأثير سنوات القحط والوباء على تطور كمية الإنتاج وأسعاره، ولقد كان تأثير الكوارث في هذه الفترة كبيرا على مستوى إنتاج الحبوب خاصة.

– ويذكر صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة أزمة القحط التي ترجع إلى نزول الجوائح، وتكاثر الفتن، واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض، وكل هذا أدى إلى قلة الحبوب في السوق وإرتفاع أسعارها.

– كما يذكر ناصر الدين سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، بأن "الفلاحة الجزائرية أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وإزدهارها، وتعود هذه الصعوبات للأساليب العتيقة المتبعة، والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك لا تتجاوز المحراث، والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة".

– وبالإضافة إلى كل هذا، كان هناك مشكل الضرائب التي أثقلت كاهل السكان، وخير دليل على ذلك قول وليام شالر في كتابه مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، بأن " البايات وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب، وبواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد".

– **الصناعة:** عرف المجتمع الجزائري صناعة تقليدية كانت تستمد خامتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث يقول وليام شالر:" أن أهم الصناعات الجزائرية هي صناعة الحرير والصوف والجلود، وكذلك تستعمل كميات كبيرة من الصوف لنسيج البرانس والحياك، وهذه المنسوجات كلها تستهلك محليا، كما يصنع أهل الريف مختلف أنواع الأغراض المنزلية، وإنتاج الأقمشة الخشنة شائعة في الأرياف الجزائرية، وأسعار هذه المنتوجات رخيصة جدا.

– **التجارة:** عرفت الجزائر نوعان من أنواع التجارة، وهي:

–**التجارة الداخلية:** كانت تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الحوانيت والمعارض السنوية، وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة.

– **التجارة الخارجية:** تتم مع أوروبا عن طريق الموانئ (القالة، عنابة، القل، جيجل، ستورة قرب سكيكدة، بجاية، الجزائر، شرشال، وهران، المرسى الكبير) بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم، أو يساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود.

ومن أهم واردات الجزائر حسب ما ذكره وليام شالر: الحرير، السكر، الفلفل، القهوة، المجوهرات، الأحجار الكريمة، الماس، ومن صادراتها: الصوف، الجلود، الشمع، ريش النعام ومنتوجات أخرى قليلة القيمة.

وحسب الإحصاءات التي قدمها وليام شالر عن واردات الجزائر 1200.000 دولار، وصادراتها ب 27.3000 دولار، نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري يشكو كل سنة من عجز مقداره 92.7000 دولار، والتجارة الداخلية لا تنتج ما يكفي لتعويض هذا العجز في التجارة مع الخارج.

3- الأوضاع الاجتماعية:

-السكان: ذكر وليام شالر أن مجموع سكان الجزائر لم يتجاوز مليون نسمة، وبالتالي نمو السكان بمدينة الجزائر عرف تقهقر في العقد الأخير من العهد العثماني إلى غاية الإحتلال الفرنسي، وذلك راجع:

- الأوبئة: كانت مدينة الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر تعاني أحيانا من الأوبئة الفتاكة المختلفة كالكوليرا، والتفوئيد، الجذري، السل، إلا أن أهمهم وأخطرهم هو وباء الطاعون.

- الإضطرابات الداخلية: في هذا الشأن ذكر الشريف الزهار في مذكراته الإضطرابات التي وقعت بين يهودي (كان مقربا للخزناجي)، ورجل تركي اسمه يحي، أسفرت هذه الإضطرابات عن مقتل مئتين من اليهود من قبل المسلمين، ووصل بهم الحد إلى نهب أموالهم، وعلى إثر ذلك فرّ نساء وأبناء اليهود خارج البلاد.

- الكوارث الطبيعية: إذ يذكر الشريف الزهار في هذا الشأن: زلزال البيلدة الذي مات فيه خلق كثير، وزحف الجراد على البلاد سنة 1814.

- الحملات الأوروبية: أدت هي الأخرى إلى تناقص السكان، مثل: هجوم اللورد اكسموث عام 1816، والذي قتل على إثره 150 من سكان المدينة.

- التعليم: لم تهتم ولم تشجع حكومة الدايات في الجزائر الثقافة، ولم تهتم ببناء دور التعليم، وبالتالي انخفض مستوى التعليم والثقافة.

4- الأوضاع العسكرية: عرف الأسطول الجزائري تدهورا في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، بسبب:

- تدهور صناعة السفن في الجزائر، وذلك لحصول بكري وبوشناق على حق احتكار الخشب.

– تعرض الأسطول إلى ضربات خلال المعارك البحرية التي خاضها ضد الحملة الأمريكية 1815، والإنجليزية 1816، ومعركة نافرين جنوب اليونان 1827.

كما أن ضعف الجانب العسكري، يعود إلى:

– فساد الجيش الإنكشاري بعد التخلي عن الطريقة القديمة الخاصة بالتجنيد.

– تناقص عدد الجيش بسبب الأوبئة والأمراض.

– سعي بعض الدايات إلى التخلص من الإنكشارية مثل: الداي علي خوجة الذي حاول القضاء على الانكشارية، وتعويضه بجيش محلي.

المحاضرة الثانية: الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

أولا– العلاقات الجزائرية الفرنسية:

توثقت صلات فرنسا بالجزائر في القرن السادس عشر (1500)، فحصلت في عهد الملك فرنسوا الأول على بعض الإمتيازات في معاهدة شاتيرلو (الثلاثية)، منها: إقامة مؤسسات تجارية، ومراكز لصيد المرجان، وحصلوا في عام 1560 على الموافقة بإنشاء المؤسسة الفرنسية الإفريقية (حصن فرنسا أو الباستيون)، وهو المركز التجاري الفرنسي بساحل القالة وعنابة، وهكذا استمرت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في مد وجزر، إذ أحصيت جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت بين البلدين من القرن السابع عشر (1600) إلى غاية سنة 1830، فبلغت 58 معاهدة.

وكانت علاقة الجزائر بفرنسا سنة 1789 جيدة بالرغم من توتر العلاقات بينها في بعض الأحيان، إلا أن الجزائر وقفت إلى جانب فرنسا في أصعب الظروف (محنتها الاقتصادية)، حيث أمدتها بالأموال والحبوب عندما تعرضت فرنسا إلى حصار سياسي واقتصادي من قبل الحكومات الملكية في أوروبا المعادية للثورة الفرنسية، ولهذا كلفت وزارة الخارجية الفرنسية قنصلها العام لشراء أكبر كمية من قمح الجزائر، ووافق على ذلك الداي حسين، ولبت الجزائر النداء ومنحتها قرضا قدره 250 ألف فرنك، ثم بمليون فرنك سنة 1796، وقد كان للشركة اليهودية (لأسرتي بكري وبوشناق) دورا في تنشيط العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، فهذه الشركة منحت لفرنسا كميات كبيرة من القمح مع دخل مؤجل نظرا لوضعها آنذاك، فبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين، كانا هذان الأخيران مدينان للدولة الجزائرية، ولهذا جر اليهود الحكومة الجزائرية إلى قضية قرضهم لفرنسا (ومن هنا جاءت حادثة المروحة).

ثانيا– المخططات والمشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر: يعود تفكير فرنسا في احتلال الجزائر إلى عهد الملك لويس الرابع عشر، إذ بدأت فرنسا بتجسيد نواياها ضد الجزائر بالإستعداد والتحضير لحملة عسكرية بجمع المعلومات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تخص إيالة الجزائر، وكان مصدر هذه المعلومات القناصل والتجار الفرنسيين المقيمين في الجزائر، لذلك سارع كل واحد منهم لوضع المشاريع والخطط الكفيلة لتدمير الإيالة، ومن بين هذه المشاريع نذكر: مشروع الملك شارل التاسع، مشروع بوتان، مشروع محمد علي باشا والي مصر...

ثالثا– دوافع وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر: من أهم الأسباب التي كانت وراء احتلال فرنسا للجزائر، أذكر:

1– سياسيا:

– انحسار المستعمرات الفرنسية في العديد من مناطق العالم بعد أن طردت من الهند وكندا، كما أن الهزائم المتلاحقة التي منيت بها في أوروبا، جعلت من الضروري لفرنسا أن تتطلع لاحتلال بلاد أضعف منها قوة، وذلك لاستعادة هيبتها المفقودة.

– رغبة الوزارة الفرنسية في احتلال الجزائر بغية اتخاذها قاعدة للسيطرة على ما أمكن من دول القارة السوداء، واستغلال خيراتها الطبيعية الكثيرة.

2– اقتصاديا:

– كانت فرنسا تهدف من وراء احتلالها للجزائر الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها.

– كانت فرنسا تعاني من ضائقة اقتصادية عقب الثورة الفرنسية، ولذلك طلبت العون من الجزائر في شكل حبوب تشتريها بأثمان مؤجلة.

– أرادت فرنسا الحد من نشاط القرصنة الجزائرية في مياه البحر الأبيض المتوسط، والسيطرة على سفنهم التجارية وحمولاتها.

3– عسكريا:

– إن انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر، والانسحاب منها تحت ضربات القوات الانجليزية سنة 1801، دفع بنابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر (سنة 1808) لكي يضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا، وفي عام 1809 قام هذا الضابط العسكري (بوتان) بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليون، وبعد انهزام نابليون في معركة واترلوا سنة 1815، وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي، شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعتمد على سياسة التوسع في إفريقيا.

4– دينيا:

– من بين الأسباب الدينية التي دعت فرنسا إلى الاحتلال دعواها بإنقاذ المسيحية والمسحيين من أيدي القراصنة الجزائريين، إذ أن فرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية، وترى باحتلال الجزائر عملا هاما أسدت به إلى العالم المسيحي خدمة كبيرة.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، تعتبر حادثة المروحة دافعا من دوافع الاحتلال، فماذا نقصد بهذه الحادثة؟

– حادثة المروحة: لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من البيرم (عيد الفطر)، وكان القنصل الانجليزي والقنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات، ولذلك

ولتجنب أي منافسة بينهما قرر الداي أن يستقبل واحدا عشية العيد، والآخر في يوم العيد نفسه، ولهذا جاء القنصل الفرنسي دوفال عشية العيد ليؤدي زيارته للداي بحضور جميع أعضاء الديوان، وقد كان القنصل الفرنسي دوفال يجيد الحديث باللغة التركية، ودار حديث بين الطرفين، فسأله الداي حسين عن السبب في عدم رد ملك فرنسا على رسائله التي طلب منه فيها بتسديد الديون الباقية في ذمة فرنسا، فكان رد القنصل دوفال جافا غليظا، ورد عليه باللغة التركية:"ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه، ثم تلفظ بكلام يمس شرف الداي، وهذه الكلمات وأمام أعضاء ديوانه مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة، ودوفال لم يفوت هذه الفرصة، حيث أرسل تقريرا إلى حكومته ليطلعها على الإهانة التي تعرض إليها من طرف الداي حسين، وكان رد فرنسا على ذلك إرسال قطعة من أسطولها أمام الجزائر بقيادة القبطان كولي يوم 12 جوان 1827، وطلب من الداي أن يأتي شخصيا إلى السفينة ويعتذر للقنصل دوفال، لكن الداي رفض، وفي 14 جوان 1827 تقدم كولي برسالة إلى الداي حسين، تضمنت مايلي:

– أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية، ويقدم اعتذارا رسميا للقنصل دوفال.

– أن يرسل وفدا رسميا برئاسة وزير بحريته إلى السفينة الملكية ليقدم الاعتذار.

– أن يرفرف العلم الفرنسي على كل الحصون في مدينة الجزائر، وتطلق مئة طلقة مدفعية لتحيته.

وقد حدد أجل قبول الترضية ب 24 ساعة، فإذا رفض الامتثال لذلك يبدأ الهجوم الفرنسي على الجزائر، وكان من الطبيعي أن يكون رد الداي بالرفض، لهذا قررت فرنسا قطع علاقاتها مع الجزائر، وضربت حصارا بحريا عليها دام لمدة ثلاث سنوات، ومنذ بداية الحصار تحمس القنصل دوفال لاحتلال الجزائر، لكن السلطات العليا في البحرية لم تسانده الرأي ورأت في ذلك مخاطرة، لكن الخسائر التي تكبدتها فرنسا خلال الحصار دفع بها لإعداد العدة للاحتلال منذ شهر جوان 1830، فألفت ثلاث لجان للإعداد للحملة الفرنسية، والتي قررت أن يكون الإنزال بسيدي فرج، كما أصدر الملك شارل العاشر مرسوما ملكيا عين بموجبه "دي بورمون" قائدا عاما للجيش الفرنسي مكلف باحتلال الجزائر.

رابعا– سير الحملة:

يتكون جيش الحملة من 37.000 جندي، من بينها 30 ألف من المشاة، مقسمون على ثلاث فرق: هيئة المدفعية، وحدة الهندسة، وفيلق الخيالة، وينتقل الجيش من ميناء طولون على متن 675 سفينة حربية وتجارية، منها 103 سفينة حربية وعدد كبير من السفن المستأجرة لحمل الجنوذ، هذا من جهة الجيش الفرنسي.

أما من جهة الجيش الجزائري، وبالرغم من ضعف تحضيراتهم 6000 مقاتل، هذا بالإضافة إلى المساعدات التي تلقها الداي من باي قسنطينة، وباي وهران، ومن أهل بلاد القبائل... وغيرهم، وكان على رأس هذه القوات ابراهيم آغا صهر الداي حسين.

كانت أول مواجهة عسكرية بين الجيشين الجزائري والفرنسي هي معركة سطاوالي، هذه الأخيرة بدأت أحداثها في 18-19 جوان 1830، وكانت الغلبة فيها في اليوم الأول لصالح الجيش الجزائري (اعتمد حركة الكر والفر)، وكاد أن يرمي بالجيش الفرنسي في البحر، لولا وجود فرقة عسكرية فرنسية صغيرة بقيت وراء الصفوف، وخافت أن يقضى عليها، فصعدت ربوة وأخذت تستغيث وتشير إلى معظم الجيش، فظن أحد قادة الجيش الجزائري أن الفرنسيون قد عملوا حركة إلتفاف قصد قصف خط الرجعة عنهم، فاغتنمت القيادة الفرنسية فرصة الاضطراب الذي وقع في صفوف الجزائريين، وهذا ما أدى إلى انهزام القوات الجزائرية، وعلى إثر هذه الهزيمة فرّ ابراهيم آغا من الميدان، وترك خلفه الجيش بدون قائد، وبالتالي يمكن القول بأنه من بين أسباب انهزام الجيش الجزائري في معركة سطاوالي:

- عدم استماع ابراهيم آغا إلى رأي أحمد باي قسنطينة (بتجنب المواجهة مع الجيش الفرنسي)، وتشكيل مقاتلين جزائريين في مجموعات، وتوزيعها على طول الطريق بين سيدي فرج والجزائر.

- ضعف ابراهيم آغا في جانب التكتيك العسكري على خلاف سابقه يحي آغا.

- وأيضا انساحب ابراهيم آغا من الميدان كما سبق وذكرنا.

وبعد هزيمة سطاوالي، استولى الجيش الفرنسي على برج مولاي حسن (خط دفاعي أول)، وهو ما دفع بالداي حسين إلى التشاور مع أعيان المدينة، ورجال القانون والدين في مواصلة المقاومة أو الاستسلام، لكن في النهاية وقف على أمر محتوم وهو الاستسلام والتفاوض مع القائد العام للجيش الفرنسي دي بورمون يوم 4 جويلية 1830، وفي 5 جويلية 1830 تمت معاهدة الاستسلام وفق الشروط الآتية:

- تسليم قلاع المدينة وحصونها للفرنسيين.

- تعهد القائد الفرنسي العام بترك الأموال الخاصة بالداي حسين.

- للداي حرية مطلقة في الرحيل مع أسرته وأمواله إلى أي جهة يختارها، وفي حالة بقائه في الجزائر سيكون تحت حماية القائد الفرنسي العام.

- يتمتع الجنود الأتراك بنفس الحقوق والحماية الممنوحة للداي حسين.

- تتعهد فرنسا باحترام أملاك الأهالي ومعتقداتهم وتقاليدهم.

وافق الداي على هذه الشروط، وغادر الجزائر في 10 جويلية إلى نابولي بإيطاليا، ثم إلى فرنسا، وأخيرا توجه إلى الإسكندرية أين قضى بقية حياته إلى أن وافته المنية، وغادر الجنود الأتراك إلى آسيا الصغرى(الأناضول) يوم 11 جويلية 1830.

المحاضرة الثالثة: مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847.

بعد احتلال فرنسا لمدينة الجزائر، وجهت نظرها صوب المدن الساحلية الهامة، كاحتلالها لوهران سنة 1831، وعنابة والبليدة في سنة 1832، وبجاية ومستغانم وأرزيو في 1833، وقسنطينة 1837، وجيجل 1838..... وغيرها، راح الشعب الجزائري يقاومهم ويرد هجماتهم تحت قيادة بعض الشخصيات، ومن بين أهم المقاومات الشعبية مقاومة الأمير عبد القادر، فما المقصود بمصطلح المقاومة؟، ومن هو الأمير عبد القادر؟، وماهي دوافع مقاومته؟، وماهي مراحلها؟

1- المقاومة: هي رد فعل، ومواجهة للعناصر الدخيلة، ورفض تقبلها، والتصدي للاعتداءات التي تقع من طرف أي أجنبي.

2- الأمير عبد القادر: يقول عنه هنري تشرشل: "هو الابن الرابع لمحي الدين، ولد في شهر ماي 1807 في قرية القيطنة بمنطقة أغريس التي تقع في إقليم وهران"، حفظ كتاب الله وهو في الثانية عشرة من عمره، تلقى مبادئ العلوم الإسلامية واللغوية على يد والده، تدرب على الفروسية واستعمال السلاح والصيد، رحل في عام 1821 إلى مدينة وهران لإتمام تعليمه، وفي سنة 1823 قرر محي الداي وعبد القادر الحج، لكن باي وهران وضعهما تحت الإقامة الجبرية ولم يسمح لهما بالحج إلا في سنة 1825، وعادا إلى الجزائر في سنة 1828، شارك في سنة 1832 في عدة معارك إلى جانب والده، وفي سنة 1832-1833 تمت مبايعته أميرا على إيالة الغرب الجزائري.

3- دوافع مقاومة الأمير عبد القادر:

- احتلال فرنسا لمدينة الجزائر، وبعض المدن الساحلية الهامة خاصة وهران سنة 1831.
- انتهاء السيادة العثمانية على الجزائر، واشتداد الحاجة إلى قيام سلطة جزائرية تقود الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي.
- انتشار الفوضى في المناطق الغربية، وحرص الأمير عبد القادر على توحيد القبائل.
- تخلي المغرب والدولة العثمانية عن نجدة الجزائر في مواجهة الاحتلال.

4- مراحل مقاومة الأمير عبد القادر:

كان يحكم إيالة الغرب الجزائري الباي الحسن، هذا الأخير تخلى عن السلطة في سنة 1831، أي بعد احتلال فرنسا للمرسى الكبير، ونظرا لوجود قوات الاحتلال، وتصميم قادتها على احتلال وهران، طلب سكان الغرب الجزائري من الشيخ محي الدين أن يقود المعركة ضد الاحتلال الفرنسي، ومن أهم معاركه نذكر: معركة خنق النطاح الأولى ماي 1832، ومعركة خنق النطاح الثانية جوان 1832، وواقعة برج راس العين في الجهة الغربية من وهران، وقد أظهر الأمير عبد القادر بطولات في هذه المعارك.

ونظرا لإستمرار تدهور الوضع الأمني بالجهات الغربية بسبب الفراغ السياسي والإداري، اجتمع الأشراف والأعيان من جديد، وتقدموا للشيخ محي الدين وطلبوا منه قبول الإمارة لنفسه، فاعتذر عن قبولها، ورشح ابنه عبد القادر لذلك، وبعدها تمت مبايعة الأمير عبد القادر في نوفمبر 1832 (بيعة أولى)، وهناك بيعة ثانية في فيفري 1833 (بيعة رسمية).

ومن مراحل مقاومة الأمير عبد القادر، نذكر:

1- مرحلة الإنطلاق والقوة 1832-1837: من أهم نشاطات الأمير عبد القادر في هذه المرحلة:

- اتخاذ معسكر عاصمة لدولته.

- شروع الأمير في تشكيل حكومته سنة 1833، وتعيين القضاة، وتنصيب الولاة في مختلف أنحاء الإمارة، وشكل مجلسا للشورى من 11 عضوا.

- إنشاء الدواوين والإدارات المركزية، مع إختيار خلفائه وأعوانه.

- عمل الأمير عبد القادر على توحيد القبائل تحت سلطته.

- محاصرة مراكز المحتل في وهران ومستغانم، وهو ما أدى إلى الحصار الاقتصادي على الفرنسيين، مما اضطرهم إلى مهادنة الأمير عبد القادر، فأبرم قائد قوات الاحتلال بوهران الجنرال ديميشال مع الأمير عبد القادر معاهدة ديميشال في فيفري 1834، ومن أهم بنوذها: وقف القتال، وحرية التجارة، مع انفراد الأمير عبد القادر ضمنيا بالسلطة في سائر أنحاء الغرب الجزائري باستثناء وهران، مستغانم، وأرزيو، وقد استغل الأمير عبد القادر هذه الهدنة في توسيع نفوذه في كل من التيطري، مليانة، المدية، بسكرة، كما أسس جيش نظامي صغير من المشاة، والفرسان والمدفعية.

ومع تزايد نفوذ الأمير عبد القادر، قامت السلطات الفرنسية بعزل **الجنرال ديميشال** وعينت محله **الجنرال تريزل** الذي نقض معاهدة ديميشال (كان يتتبع تحركات الأمير عبد القادر، واستغل فرصة تصدي الأمير عبد القادر لموسى بن الحسين الملقب بأبي الحمار، هذا الأخير هاجم المدية واستولى عليها مدعيا بأنه المهدي المنتظر، لهذا اعتبر **تريزل** عمل الأمير هذا خرق للمعاهدة، وهاجم الأمير في **منطقة سيق** ظنا منه أن الأمير قد أنهكته الصراعات الداخلية، ولكن النصر كان حليف الأمير عبد القادر في معركة المقطع في 28 جوان 1835.

وبعد هذه الهزيمة، عين مكان **الجنرال تريزل الجنرال دارلانج** لكن لم تطل مدة حكمه، وعينت السلطات الفرنسية مكانه **المارشال كلوزيل**، هذا الأخير توجه إلى وهران وهاجم معسكر في 6 ديسمبر 1835(وجدها خالية) فقام بتخريبها، ثم قام

كلوزيل بغزو تلمسان في 13 جانفي 1836، فحاصر المجاهدون الجزائريون تلمسان، وألحقوا هزيمة بالفرنسيين عند مصب وادي التافنة في 25 أفريل 1836.

وحتى تمارس السلطات الفرنسية الضغط على قوات الأمير، وتفك الحصار على تلمسان أرسلت نجدات بقيادة الجنرال بيجو في ماي 1836، ودخل هذا الجنرال بقواته في اشتباك مع قوات الأمير، وتمكن من التغلب عليها في وادي زقاق غربي تلمسان (وادي سكّاك) في 6 يوليو 1836، لكن الصراع حول المنطقة استمر لمدة عام ونصف إلى غاية إبرام معاهدة التافنة في 20 ماي 1837، ومن أهم بنودها:

- أن يعترف الأمير بسلطة فرنسا على مدينة الجزائر ووهران، مستغانم، وأرزيو وسهل متيجة.
- أن تعترف فرنسا بسلطة الأمير على البقية من ولاية الجزائر(القسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا).
- تكون التجارة حرة للجميع.
- يلتزم الطرفان برد المجرمين، وتسليمهم إلى سلطتهم الشرعية.

ومعاهدة التافنة سمحت للأمير عبد القادر بإعادة تنظيم دولته.

2- مرحلة تنظيم الدولة 1837-1839: تمكن الأمير عبد القادر في هذه المرحلة من وضع أسس دولته، ومن أهم إنجازاته:

- تقسيم الجزائر إلى 8 مقاطعات، وعلى رأس كل مقاطعة وضع خليفة.
- تنظيم الحكومة.
- الإهتمام بشؤون الجيش، كما قام بشراء الأسلحة من الخارج، وأنشأ مصانع للسلاح، كما أقام حصون وقلاع عسكرية.
- أقام جهاز قضائي استمد أحكامه من الشريعة الإسلامية.
- تشجيع التعليم، بجعل التعليم مجاني للذكور والإناث، مع جمع الكتب والمخطوطات، وإرسال بعثات طلابية إلى مرسيليا.
- اهتم بالتجارة لا سيما تجارة الحبوب والصوف والأغنام، كما شجع الفلاحة وتربية الماشية.
- قام بسك عملة جزائرية سميت بالمحمدية.
- زيادة قيمة الموارد المالية (الزكاة، العشور، استحدث ضريبة المعونة لدعم الجهاد+ رسوم الأسواق).

– دعم وتحصين الجبهة الداخلية، وذلك بالقضاء على المتمردين كالقبائل التي امتنعت عن دفع الضرائب، وأيضا تأديب محمد التيجاني لخيانته وتمرده سنة 1838.

– الإهتمام بالسياسة الخارجية، من خلال إطلاعه على السياسة الخارجية عن طريق الصحف الفرنسية التي كانت تترجم له، كما حرص على إقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب من أجل الحصول على المساعدات المادية والتسهيلات، لكن ستتحول في الأخير إلى علاقات متوترة، وكانت له أيضا علاقات مع سلطة الاحتلال خلال فترات السلم.

3– مرحلة الحرب والتسليم 1839–1847: أمام كل التطورات والتوسعات التي عرفها الأمير عبد القادر خلال فترة المعاهدة، زاد تخوف السلطات الفرنسية مع نفوذ الأمير، وراحت تدبر حجة من أجل إعلان الحرب من جديد، وكانت حجتها في ذلك أن الأمير توسع نحو الشرق، وهذا يعتبر خرق للمعاهدة، لكن نجد أن الأمير لم يكن مستعد للحرب، وراح يفاوض الملك لويس فليب وحكومته سنة 1838، ونجد أن الحكومة الفرنسية استغلت ذلك وعرضت عليه مشروع معاهدة جديدة مقابل شروط قاسية، من بينها: مراقبة واردات الأمير عبد القادر من السلاح، وكذلك قامت الحكومة بأعمال استفزازية، ومن البديهي أن لا يقبل الأمير هذه الشروط، وفي مقابل ذلك ظل حريصا على إطالة أمد السلم الذي قطعه الفرنسيون الذين قاموا بحملة في سنة 1839 من قسنطينة إلى الجزائر عبر سطيف بقيادة الدوق أورليان، قامت باختراق المناطق التابعة للأمير، فلم يتحمل الأمير ذلك وأعلن الجهاد، حيث هاجم جيش الأمير عبد القادر الفرنسيين بمتيجة في نوفمبر 1839، وتوالت الهجمات في مختلف أنحاء البلاد، وكان النصر في بداية حليف الجزائريين، وهو ما جعل الحكومة الفرنسية تعيد النظر في تعيين **الجنرال بيجو** مكان **الحاكم العام الفرنسي فالي**، وقد وضع الجنرال بيجو خطة محكمة من أجل التغلب على الأمير عبد القادر، تمثلت في: شن هجمات على القبائل التابعة للأمير، وغلق الحدود في وجهها لمنعها من اللجوء إلى المغرب، مع تطبيق سياسة الأرض المحروقة، مع احتلال عدة مدن كالمدية، شرشال، مليانة، تكدامت، معسكر سنة 1841، وتلمسان 1842، وأمام كل هذه الجرائم والمجازر، أنشأ الأمير عاصمة متنقلة عرفت بالزمالة، واتصل بالدولة العثمانية وبريطانيا لطلب العون لكن بدون جدوى.

وأمام كل هذه العواقب، فقد الأمير أهم مراكزه العسكرية والإدارية والاقتصادية، ولم يعد قادرا على تنظيم القبائل(إنضمام بعضها إلى جانب الفرنسيين) ولا جباية الضرائب، وتم التبليغ عن مكان الزمالة (تعرض أهلها للفظائع)، وأمام كل هذه الصعوبات ومطاردة فرنسا للأمير عبد القادر، لجأ سنة 1844 إلى المغرب من أجل استرجاع القوى فحظي بدعم شعبي وحكومي واسع، وأمام عجز فرنسا عن تصفية قوات الأمير لما كانت توجه لجيشها ضربات ثم تنسحب للمغرب، حملت سلطان المغرب مسؤولية هذه الهجمات، وطلبت منه إلقاء القبض على الأمير عبد القادر (فقد مورس ضغط على السلطان المغربي من قبل فرنسا)، ولما وجد الأمير عبد القادر نفسه محصورا بين القوات المغربية والفرنسية قرر الاستسلام للسلطات الفرنسية سنة 1847 مقابل شرط، وهو السماح له ولمن أراد من رفاقه الهجرة بالهجرة إلى الإسكندرية، وإعطاء الأمان لكل

موظفيه وجنوده، لكن فرنسا تنكرت لهذا الشرط وأسرته بفرنسا إلى غاية سنة 1852، ثم انتقل إلى اسطنبول، ثم بورسة، ثم بيروت، ومنها إلى دمشق سنة 1856 أين توفي بها.

المحاضرة الرابعة: مقاومة أحمد باي قسنطينة (1830–1848).

1– من هو أحمد باي: يعتبر الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة، ولد في سنة 1786، أبوه هو محمد الشريف، وأمه الحاجة شريفة من أسرة بن قانة المعروفة في الصحراء، تعلم الفروسية، وتدرب على القتال، وقد تصاهر الحاج أحمد باي مع عدد من الأسر والقبائل العربية قصد كسب تأييدهم، و اعترف له أعدائه ومعاصروه بالحنكة السياسية، والمواقف البطولية، وغيرته الدينية، وكرهه للأجانب، وكل هذا أهله لكي يتولى تسيير بايلك قسنطينة سنة 1826 برتبة باي.

2– مراحل مقاومة الحاج أحمد باي:

1.2– المرحلة الأولى 1830–1837: شهد أحمد باي الإنزال الفرنسي بسيدي فرج عام 1830، وذلك لأنه انتقل إلى الجزائر العاصمة لتأدية الدنوش[1]، كما شارك في معركة سطاوالي، وشهد سقوط الجزائر العاصمة في يد الاحتلال الفرنسي، واستسلام الداي حسين، وبعد كل هذا عاد أحمد باي ومن بقي معه من الجيش إلى قسنطينة، وقبل وصوله إليها أدركه رسول بعثه القائد العام للجيش الفرنسي دي بورمون، وذلك ليقدم له عرض ينص على أن الدولة الفرنسية ستوافق على بقائه بايا على قسنطينة مقابل إعترافه بالسيادة الفرنسية مع دفع الدنوش (اللازمة) لفرنسا بدل الداي حسين، فكان رد أحمد باي بأنه لا يمكن أن يقرر في هذا الشأن دون أخد رأي سكان قسنطينة ومقاطعتها، لكن وأثناء غياب الحاج أحمد باي عن قسنطينة دبرت مؤامرة ضده من قبل خصومه الأتراك، هؤلاء أعلنوا انقلابا عليه، وعينوا بايا جديدا محله، لكن وبمساعدة سكان قسنطينة وأعيانها تمكن الحاج أحمد باي من استرجاع الحكم على مدينة قسنطينة، وبعد عودته للحكم وصلته رسالة أخرى من قائد الجيش الفرنسي الجديد الجنرال كلوزيل، طلب منه فيها تعيينه بايا على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع الدنوش (اللازمة) لفرنسا، فكان رد أحمد باي بعد التشاور مع أعضاء ديوانه الرفض، وهو ما دفع بالجنرال كلوزيل إلى عزل أحمد باي من منصبه، وتعيين باي تونسي مكانه، لكن أعضاء ديوان أحمد باي رفضوا هذا القرار وأصروا على إبقائه بايا عليهم.

لكن احتلال عنابة من قبل فرنسا سنة 1832 بمساعدة الباي إبراهيم (كان بايا قبل الحاج أحمد باي، ونظرا لعداوته للحاج أحمد باي أعلن نفسه بايا على عنابة، كما تواطأ مع الفرنسيين ضد أحمد باي) أثر بدرجة كبيرة على مجريات العلاقة بين الطرفين اللذان تقابل في مواجهة عسكرية بعنابة، ونظرا لعدم تكافئ قوى الطرفين خرج جيش أحمد باي والسكان الرافضين

[1] الدنوش: يقصد به الرحلة التقليدية التي يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات إلى العاصمة لتقديم تقرير عام عن حالة الاقليم، وتجديد الولاء للداي، مع دفع اللازمة المالية أو الدنوش للداي والخزينة العامة من أجل الحفاظ على المنصب.

للاحتلال الفرنسي من عنابة، وبعدها علم الحاج أحمد باي عن طريق جواسيسه أن فرنسا تستعد للقيام بحملة على قسنطينة، فرأى بأنه لا جدوى من مواصلة هذه العلاقات في إطار التفاوض، وبدأ بدوره يستعد لرد الهجوم الفرنسي على مدينته.

– **الاحتلال الفرنسي الأول لقسنطينة سنة 1836**: لما تعبت فرنسا من استمالة أحمد باي قررت أن تستولي على عاصمته، فجهزت حملة قوامها 8800 عسكري بقيادة الجنرال كلوزيل، خرجت يوم 8 نوفمبر 1836 من عنابة واتجهت نحو قسنطينة، بينما قدر جيش أحمد باي ب 8900 جندي، ووصلت الجيوش الفرنسية إلى قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836، وكانت جد منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق إلى قسنطينة (كما سبق وذكرت أحمد باي لما علم بأن فرنسا تستعد لاحتلال قسنطينة وزع جنوده على طول الطريق إلى قسنطينة)، هذا بالإضافة إلى الأمطار والثلوج التي عرقلت تقدم الجيش الفرنسي، هذا الأخير باشر ضرب المدينة بالمدافع، ودام حصاره لمدينة قسنطينة ثلاثة أيام من 21 إلى 23 نوفمبر 1836، وفي اليوم الموالي أي 24 نوفمبر رفع الغزاة حصارهم عن المدينة بعدما تكبدوا خسائر فادحة، وانسحبوا إلى عنابة مخلفين جرحاهم ومعداتهم، وهذه الهزيمة في أوساط الجيش الفرنسي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى عزل الجنرال كلوزيل، وتعيين الجنرال دامريمون محله.

– **الاحتلال الفرنسي الثاني لقسنطينة سنة 1837**: بعد إبرام الفرنسيين لمعاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر تفرغوا مجددا لقتال أحمد باي، وجهزوا حملة بقيادة دامريمون ضمت 20.400 رجل، ومدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي، وفرقة هندسة، وبالتالي يمكن القول أن الجنرال دامريمون اعتبر من الهزيمة الأولى وبادر إلى وضع خطة عسكرية محكمة تقضي بالهجوم مباشرة على مداخيل المدينة منها باب القنطرة والكدية، وذلك بفتح ثغرة على أسوار المدينة، بينما أحمد باي لم يغير الخطة التي اعتمدها في المعركة الأولى (أي وضع قوتين واحدة تدافع من الداخل، وأخرى تهاجم مؤخرة الجيش الفرنسي، وبالتالي إحداث الفوضى في صفوفهم)، وقد وصلت الحملة إلى قسنطينة يوم 5 أكتوبر 1837 وحاصرتها، وحاول أحمد باي الإيقاع بها مثلما عمل في الحملة الفرنسية الأولى، لكن هذه المرة كانت قوات الاحتلال أكثر استعداد، حيث وجهوا عدة ضربات للأسوار الجنوبية الغربية للمدينة، وبذلك أحدثوا ثغرات مكنتهم من دخول المدينة في 13 أكتوبر 1837، وهكذا سقطت المدينة يومي 13 و14 أكتوبر، وظلت قوات الاحتلال الفرنسي تنهب خيرات المدينة لمدة ثلاثة أيام، وقد قتل عدة جنود وضباط خلال هذه المعركة، منهم الجنرال دامريمون الذي خلفه الجنرال فالي.

2.2– المرحلة الثانية 1837–1848: بعد سقوط قسنطينة في يد الاحتلال الفرنسي، انسحب أحمد باي إلى الزيبان إمتثالا لرأي خاله بوعزيز بن قانة لمواجهة خصمه فرحات بن سعيد الذي كان يحكم بسكرة، وقد تمكن أحمد باي من هزيمته وحكم المدينة لبضعة أشهر، وواصل أحمد باي في تعبئة الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، فتوجه نحو بلاد الحراكتة (نواحي عين البيضاء)، ثم إلى النمامشة، ثم وادي ريغ عام 1839، ثم قصد النمامشة مرة أخرى لبعث المقاومة عام 1842، ثم

انتقل إلى الأوراس، وفي عام 1844 شارك مع أولاد سلطان غربي باتنة ضد حملة فرنسية بقيادة دومال، وقد ذكر أحمد باي بأنها أكبر معركة خاضها في حياته.

اضطر أحمد باي إلى الانسحاب جنوبا بسبب المرض الذي اشتد به، واستقر بقرية منعة (الأوراس) لمدة عام، وفي عام 1845 استنجد به سكان وادي عبدي في حملة الجنرال بيدو فلبى نداءهم، لكن لما وجدهم منقسمين تركهم وانسحب إلى منعة (الأوراس) أين هاجمه الفرنسيون، فانسحب أحمد باي إلى جبل أحمر خذو (جنوب شرقي منعة) لمناعته، وظل هناك إلى غاية استسلامه.

فلما تقدم أحمد باي في السن، وقل أنصاره، وفقد موارده المالية، وتكاثر المتآمرون عليه، وحاصره الفرنسيون بجبل أحمر خذو، فاضطر إلى مكاتبة حاكم بسكرة في 2 جوان 1848 عارضا عليه الاستسلام مقابل استعادة أملاكه، والسماح له بالسفر إلى المشرق، وهكذا استسلم في 5 جوان 1848 ببسكرة، ثم نقل إلى العاصمة، وخصصت له السلطات الفرنسية مسكنا ومنحة شهرية، لكنها لم تسمح له بالهجرة، وتوفي في 31 أوت 1850.

– علاقة الحاج أحمد باي بالأمير عبد القادر:

– لقد كانت هذه العلاقة تتأرجح بين العداء والتقارب من فترة لأخرى، لكن الأمر الذي أثر في نفسية أحمد باي التقارب الذي حصل بين الأمير عبد القادر والفرنسيين ابتداء من عقد معاهدة ديميشال فيفري 1834، وما زاد في إحداث تباعد بين الزعيمين معاهدة التافنة التي أبرمها الأمير عبد القادر مع فرنسا في 1837، وقد اعتبرها أحمد باي خيانة كبرى للجزائر، لأنها أتاحت الفرصة للفرنسيين بتقوية معداتهم للقضاء على المقاومة.

– يعود أيضا سبب تأزم العلاقة بين الشخصيتين إلى عدم مبادرة الأمير عبد القادر عسكريا لمساعدة أحمد باي، وهو ما سهل بطريقة غير مباشرة في احتلال قسنطينة، كما أن طمع الأمير عبد القادر في قسنطينة بعد سقوطها في يد فرنسا، وتأليب بعض القبائل ضد الحاج أحمد باي زاد في اتساع الهوة بين الزعيمين.

المحاضرة الخامسة: الثورات الشعبية ثورة المقراني أنموذجا.

توالت الثورات الشعبية بعد مقاومتي الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، وأحمد باي في الشرق الجزائري، وفيما يلي سأذكر نماذج عنها حسب التسلسل الزمني:

1- ثورة الزعاطشة 1849: نسبة إلى واحة الزعاطشة (مدينة بسكرة)، ثار سكان هذه الواحة على الاحتلال الفرنسي سنة 1849 بزعامة رفاق الأمير عبد القادر: بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، ومحمد الصغير بن عبد الرحمان، والحاج موسى الدرقاوي، ويرجع السبب الرئيسي لهذه الثورة التوسع الفرنسي في الزيبان والأوراس.

2- ثورة القبائل 1851- 1857: تزعمها الشريف بوبغلة من 1851 إلى 1854، ثم تولى بعده الحاج عمر ولالا فاطمة نسومر من 1855 إلى 1857، كان من بين أسباب إندلاعها محاولة الفرنسيين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل.

3- ثورة الشريف محمد بن عبد الله 1851-1895: انطلقت من ورقلة عام 1851 بقيادة الشريف محمد بن عبد الله، وامتدت إلى تقرت وأقسام من وادي ميزاب، وجبال عمور بالأغواط، وأولاد نايل بالجلفة، توفي قائد هذه الثورة سنة 1895.

4- ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864-1881: استقر أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني، وقد اندلعت ثورتهم في 1864، انطلقت الثورة من البيض بقيادة سي سليمان بن حمزة، ثم تتابع على القيادة بعد استشهاده في نفس السنة إخوته: سي محمد، سي أحمد، سي قدور إلى جانب عمّهم سي الأعلى ولد بوبكر، امتدت الثورة إلى معظم المناطق الداخلية الغربية والوسطى ما بين شمال الصحراء والأطلس التلي، وكذلك إلى واحات شمال شرق الصحراء.

5- ثورة المقراني:

- من هو المقراني؟ هو محمد ابن الحاج المقراني، ينتسب إلى عائلة وجيهة غنية من قلعة بني العباس (بجاية)، حصلت عائلته على امتيازات في عهد الحكومة الفرنسية، حيث أسندت لوالده منصب خليفة مجانة (برج بوعريرج)، وعندما توفي استخلف الفرنسيون ابنه محمد على منصبه بلقب باشاغا، وبعدها شرعوا في مضايقته، مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى في إعلانه للثورة.

- **من هو الحداد؟** هو محمد أمزيان بن علي الحداد، شيخ الطريقة الصوفية الرحمانية في وقته، ولد ببلاد القبائل الصغرى، ولعب دورا كبيرا في شورة 1871 إلى جانب عدد كبير من أتباعه، وبعد إخفاق الثورة صادر الفرنسيون أملاكه، ووزعوها على المستوطنين، توفي مسجونا ببجاية.

– أسباب ثورة المقراني:

سياسيا: إصدار مرسوم كريميو سنة 1870 الذي رفع من شأن اليهود أمام المسلمين، أي أن هذا القانون منحهم الجنسية الفرنسية جماعيا، وأصبحوا يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين الفرنسيين)، وهذا ما أثار غضب المقراني وغيره من الجزائريين.

– تحول نظام الحكم في فرنسا، وفي الجزائر المستعمرة من النظام العسكري إلى النظام المدني، وسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، ومجيئ الجمهورية الفرنسية الثالثة.

– محاولة فرنسا تحطيم نفوذ أسرة المقراني بحرمانها من منصب الخليفة، واستبداله بمنصب الباشاغا، ومصادرة أراضيهم، وغير ذلك من المضايقات والإستفزازات.

– تجنيد الجزائريين للقتال في حرب فرنسا ضد ألمانيا سنة 1870.

– إنهزام فرنسا في حرب عام 1870، وهو عامل مشجع لإندلا ع هذه الثورة.

اجتماعيا: تعرض البلاد لكوارث عديدة كالجراد، الجفاف، الزلازل، الكوليرا، مما أدى بحياة العديد من الجزائريين إلى الجوع والمرض، وحتى إلى الموت، بل وتعدت إلى أكثر من ذلك إذ هلك عدد كبير من الحيوانات، وكل هذه الأوضاع أدت بالعديد من الجزائريين إلى الهجرة نحو السهول الساحلية والداخلية الخصبة.

– إتساع نشاط التنصير خاصة في منطقة القبائل بقيادة لافيجري والأخوات البيض.

إقتصاديا: أهمها مشكلة الديون التي طلبها المقراني من بنك الجزائر في ظرف مجاعات عامي 1867-1868، وذلك حتى يتمكن ضحايا المجاعات من شراء البذور، وتم الإتفاق على أن يسدد السكان ديونهم، لكن الجراد قضى على محصول موسم 1870، فاضطر المقراني كي يسدّد الديون إلى رهن أملاكه وبيع بعضها.

–مراحل ثورة المقراني:

– مرحلة الإعداد والإنطلاق 14 مارس 1871: استغل الجزائريون عامة، والمقراني خاصة فرصة هزيمة فرنسا في معركتها ضد ألمانيا، وراح يجمع الأموال من أجل شراء الأسلحة، بالإضافة إلى دعوة الجزائريين إلى الجهاد.

وفي نهاية هذه المرحلة قدم الحاج محمد المقراني استقالته من منصب الباشاغا، وعقد اجتماعات مع رجال عائلته ومختلف القادة، وكان آخرها الاجتماع الحربي يوم 14 مارس 1871 الذي تقرر فيه إعلان الثورة في صباح اليوم الموالي.

– مرحلة المواجهة العسكرية 15 مارس 1871: توجه المقراني نحو مدينة برج بوعريرج على رأس عدد من رجاله، وحاصرها لمدة 10 أيام، فانطلقت الثورة لكن نطاقها ظل ضيقا مقتصرا على قبائل برج بوعريرج، وبوسعادة، وسور الغزلان، إلى أن انضم الشيخ الحداد إلى هذه الثورة مع مجموعة من سكان جنوب غربي بجاية، وبهذا اتسع نطاق الثورة لتشمل قرابة نصف البلاد، وبعد توحّد الجهود، هاجموا مواقع العدو من مليانة غربا حتى القل وباتنة شرقا، ومن البحر إلى الصحراء جنوبا في كافة المناطق الخاضعة لنفوذ الطريقة الرحمانية، لكن المقراني ورغم تضحياته وتوقعه للمساعدة من قبل الأمير عبد القادر، والدولة العثمانية، وتونس استشهد في 5 ماي 1871، فخلفه أخوه أحمد بومرزاق.

– مرحلة الهزيمة جويلية 1871 إلى جانفي 1872: دعمت فرنسا جهودها في هذه المرحلة بنجدات عسكرية، تمكنت من خلالها فك الحصار على العديد من المدن، وخاضت معارك ضد المجاهدين الجزائريين تمكنت فيها من التغلب عليهم.

وأمام هذه التعزيزات في الجانب الفرنسي أدت بالجزائريين وعلى رأسهم الشيخ الحداد إلى الإستسلام في جوان 1871، وتخلى بعض القبائل عن الثورة وطلبها للأمان من الفرنسيين، وأمام كل هذا خمدت الثورة في معظم بلاد القبائل منذ شهر سبتمبر 1871، بينما تواصلت لبضعة أشهر في جبال بابور.

أما أحمد بومرزاق الذي خلف المقراني في قيادة الثورة، فقد اضطر تحت ضغط الفرنسيين والخونة إلى الإنسحاب إلى تونس من أجل إلتقاط الأنفاس، والتجهيز الجيد من أجل العودة إلى ميدان القتال، لكنه أسر يوم 20 جانفي 1872، وبذلك انتهت الثورة، وترجع أسباب انهيارها بهذه السرعة إلى:

– عودة الإستقرار إلى فرنسا، وتفرغها للثورة.

– استشهاد المقراني في وقت مبكر.

– إستسلام زعيم الطريقة الرحمانية الشيخ الحداد مما أثر في معنويات القبائل.

– عدم شمولية الثورة، فقد اقتصرت على مناطق فقط.

– وجود صراعات داخلية بين القبائل، أدى إلى ضرب الثورة من الداخل.

– نتائج ثورة المقراني:

– دفع 140 فرنك ضريبة على كل من تجند وقدم المساعدات للثورة.

– دفع 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الثورة، وأظهر عداءه العلني لفرنسا.

– تجريد القبائل من أسلحتها، وإحالة قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وإذلالهم.

– مصادرة أراضي القبائل، وحجز أملاك أفرادها، وتوزيعها على المستوطنين الجدد مثل القادمين من الألزاس واللورين جنوب فرنسا.

– حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة، مع تطبيق سياسة النفي إلى كاليدونيا الجديدة مع إصدار أحكام الإعدام.

– ظهور ثورات عديدة ردا على الإنتهاكات الممارسة في حق الشعب الجزائري، منها: ثورة بوعمامة 1881، ثورة عين التركي(عين الدفلى) 1901، ثورة عين بسام (البويرة) 1906.

المحاضرة السادسة: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر (1870–1940).

ارتبطت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بتشجيع الإستيطان الأوروبي، وتقديم المساعدات المختلفة للمستوطنين الأوروبيين، وذلك بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس سياسته الاستعمارية ذات الأوجه المختلفة، ولقد اعتبرت فترة أو عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر (1870–1940) من أهم وأحرج فترات عمليات الإستيطان، وذلك راجع لعدة إعتبارات، منها: الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، هذا التحول جاء نتيجة تراكم عدة عوامل في مقدمتها الصراع بين المستوطنين والجيش حول أساليب الإستيطان وطرق الحصول على الأراضي، وكان العامل الذي حسم هذا الصراع هو قيام حرب 1870، وهي الحرب التي انهزمت فيها فرنسا ضد ألمانيا، وقد كان لهذه الحرب نتائج هامة على السياسة الإستعمارية في الجزائر من جهة، وعلى الوضع الداخلي لفرنسا من جهة أخرى، حيث أرغمت فرنسا على التنازل لألمانيا عن مقاطعتي الألزاس واللورين، وهو ماأدى إلى ظهور متاعب لفرنسا تتمثل في عدم قدرتها على إستيعاب العدد الكبير من النازحين من المقاطعتين السالفتي الذكر، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها جراء حرب 1870، فكان من الطبيعي أن تلقي بكل هذه المتاعب التي حلت بها على مستعمرتها في الجزائر.

ولأجل تنفيذ السياسة الفرنسية في الجزائر، قامت السلطة الفرنسية بتشكيل نظام إداري مر بمرحلتين:

– مرحلة النظام العسكري 1830–1870: بعدما نجح الجيش الفرنسي في السيطرة على مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830، بادرت السلطة الفرنسية بقيادة دي بورمون إلى إنشاء نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية، وكانت هذه الإدارة تتشكل من: اللجنة المالية الحكومية، اللجنة البلدية، اللجنة الدينية.

– مرحلة النظام المدني (طبق في الشمال، بينما ظل الجنوب تحت السيطرة العسكرية): بدأت هذه المرحلة بعد الإطاحة بحكومة نابليون في ديسمبر 1870، حيث عين الجنرال دوقيدون أول حاكم عام مدني بالجزائر، وقد شهدت هذه المرحلة ما يسمى بتوسيع التراب المدني، أي توسيع نفوذ المستوطنين، وذلك من خلال إصدار مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي يقضي بجعل التل ترابا مدنيا، وما إن حلت سنة 1881 حتى أصبح أغلب الجزائريون تحت السلطة المدنية.

وبالتالي يمكن القول بأن السلطة الفرنسية في الجزائر لم تقتصر على المواجهة العسكرية فقط، بل اعتمدت على مختلف السياسات في مختلف الجوانب، وذلك عن طريق إصدارها لقوانين تعسفية، وفيما يلي سأذكر بعضا منها:

– في الجانب السياسي: طبقت فرنسا في هذا الجانب ما يسمى بقانون الأهالي أو قانون الأنديجينا Indigèna من Indigène (الأهلي) كأسلوب للتحكم في الجزائريين.

صدر هذا القانون في عهد الجمهورية الفرنسيية الثالثة، أي عام 1871، ودخل حيز التنفيذ في سنة 1874، وبوشر العمل به في سنة 1881، وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية، حدد هذا القانون في نفس السنة 41 مخالفة خاصة بالأهالي، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستمرت السلطة الفرنسية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف، حتى تم إلغائها نظريا عام 1930، وتطبيقيا عام 1954.

من ضمن المخالفات التي يعاقب عليها هذا القانون:

- التهاون في تسجيل المواليد، والوفيات واللقب العائلي.
- التأخر في دفع الضرائب والغرامات، ومحاولة إخفاء الحيوانات أو غيرها تهربا من دفع الضرائب.
- الإنتقال من منطقة إلى أخرى دون رخصة.
- إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان دون رخصة.
- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.
- قطع الأشجار بدون رخصة.

– في الجانب الاقتصادي:

أصدرت فرنسا في الجانب الاقتصادي ما يسمى بقانون وارني، نسبة إلى الطبيب، والسياسي الفرنسي وارني أوغيست، كان يجيد اللغة العربية، وكان ملمّا بشؤون الجزائر، كان عضوا نشطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، شغل منصب نائب عمالة الجزائر (1871-1875).

تضمن قانون وارني 32 مادة مقسمة على 3 أبواب، تضمنت عمليات أساسية، وهي: فرنسة الأرض الجزائرية، إثبات الملكية الخاصة، تأسيس الملكية الفردية .

يسمى هذا القانون أيضا بقانون المعمرين، فقد أعطى هذا القانون للمستوطنين الفرنسيين فرصة وحرية لسلب أراضي الجزائريين وإخضاعها للقوانين الفرنسية بعدما كانت خاضعة للشريعة الإسلامية، وتمكنوا بهذا القانون من الدخول إلى أراضي العرش التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تستبدل حسب العرف الجزائري، كما عمل قانون وارني أيضا على تفكيك الملكية الجماعية للقبائل والأعراش لتحل محلها الملكية الفردية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا القانون في فرنسة الأرض الجزائرية، وبالتالي إبعاد الشريعة الإسلامية عن المعاملات التجارية الجزائرية.

– كما أن قضاء قانون واربي على الملكية الجماعية لم يكن الهدف منه هو تحرير الفرد من قيود القبيلة، بل كان الهدف منه هو تفتيت القبيلة، وكسر روابط التعاون بين أفرادها، وهو ما يسهل القضاء عليها.

– في الجانب الإجتماعي: من بين القوانين التي أصدرتها فرنسا في الجانب الإجتماعي قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، هذا القانون مُهّد له بإصدار مرسوم في سنة 1908 نص على إحصاء كافة الشبان المسلمين البالغين من 18 سنة فما فوق، لكن هذا القانون تأخر في الظهور إلى سنة 1912، وهذا راجع للمعارضة التي تلقاها من جهة من قبل المسلمين الذين اعتبروه قانون مناقض للشريعة الإسلامية، ومن جهة المستوطنين عارضوه هو كذلك، واعتبروه مقدمة لحصول المسلمين على الحقوق السياسية ومنه حق المواطنة، وبالتالي مزاحمتهم في الحقوق.

لكن وبمجرد أن ظهرت بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون على فرنسا بإصدار قانون فرض التجنيد الإجباري على الشبان الأهالي الجزائريين، وبالفعل صدر قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، نص على تجنيد الشبان الجزائريين البالغين سن 18، وتكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث(03) سنوات، كما نص على تقديم مبلغ 250 فرنك لكل مجنّد على أساس التعويض، لكن في مقابل ذلك نجد أن المعمر الفرنسي يجند في سن 21، ومدة خدمته العسكرية سنتين (02)، وفضلا عن ذلك يختار عن طريق القرعة.

وهذا القانون أثار سخطا عظيما لدي الجزائريين في مختلف أنحاء الجزائر، وتصدى له الجزائريون بإقامة المظاهرات، والتصادم مع الشرطة، بل وحتى هجرة الآلاف منهم مثل هجرة سكان تلمسان سنة 1911 هروبا من التجنيد.

– في الجانب الديني: طبقت فرنسا في الجانب الديني ما يعرف بالحركة التبشيرية، فالإستعمار الفرنسي في الجزائر كان يهدف إلى غايتين أساسيتين، الغاية الأولى تتمثل في غزو الأرض، والثانية في غزو الأفكار، فالغرض الأول المتمثل في غزو الأرض نفذه العسكريون، والغرض الثاني المتعلق بغزو الأفكار أسند لرجال الدين من خلال طرح الحركة التبشيرية، وقد تولى الكاردينال لافيجري مسؤولية تنفيذ هذه السياسة، حيث أولى إهتمامه ببناء الأديرة، والكنائس فيّ إطار إرجاع مجد الكنيسة الرومانية الإفريقية، ومن أجل توسيع النشاط التبشيري كان لابد من مبشرين كثر يحققون هذا الهدف، فأنشأت فرقة الآباء البيض، كما لم ينسى الكاردينال لافيجري دور المرأة في الأسرة فوجه إهتمامه للتأثير عليها، فأنشأ فرقة الأخوات البيض.

تركزت جهود التبشير أو التنصير الفرنسية في بلاد القبائل، لأن الكاردينال لافيجري ادعى أن آباء هؤلاء القبائليين كانوا قديما تابعين للمسيحة، وأجدادهم هم الرومان، لكن وبالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن الإستعمار الفرنسي لم ينجح في تحقيق أهدافه المتمثلة في نشر المسيحية على حساب الدين الإسلامي.

المحاضرة السابعة : أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين 1900–1919.

– في الجانب السياسي: عرفت الجزائر أوضاع سياسة مع مطلع القرن العشرين، سأذكر بعضا منها:

– عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أوضاع سياسية جد مزرية، وذلك نتيجة تطبيق قانون الأهالي الذي استمر العمل به إلى غاية سنة 1954.

– إخضاع الجزائريين للمحاكم الرادعة سنة 1902، والتي جاءت كرد على ثورة عين التركي أو ثورة مارغريت (عين الدفلى) سنة 1901، وهذه المحاكم تمنح للقاضي الفرنسي حق المحاكمة، والسجن، والنفي، والطرد دون أن يكون للأهلي الجزائري حق الإعتراض والإستئناف.

– تطبيق قانون جونار سنة 1906، وهو عبارة عن إجراءات عقابية زجرية ضد الأهالي، جاء كرد على ثورة عين بسام (البويرة) سنة 1906، ومن بين إجراءات هذا القانون، غلق المقاهي الجزائرية المشبوهة، سحب رخص حمل السلاح، منع الأعراس والإحتفالات في المكان المشكوك فيه... إلخ.

– في الجانب الاقتصادي: بعد تمكن المستوطنون من توسيع نفوذهم في الجزائر، أي أنهم أرادوا تكوين دولة في الجزائر مستقلة بدلا من الولاء لفرنسا، لكن المشكل الذي ظل يواجههم، هو أن الجزائر لا زالت عالة على باريس من الناحية المالية، ونظرا لمكانة المستوطنين طالبوا بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وهذا ما تم بموجب قانون 19 ديسمبر 1900.

– الإجحاف في فرض الضرائب، فقد كان الأهالي يدفعون ضرائب عربية (الزكاة، العشور، اللزمة، الحكور)، وضرائب أخرى مباشرة وغير مباشرة.

– تشجيع السلطة الفرنسية للمستوطنين بضرورة زراعة الكروم، وهذا ما أدى إلى إهمال زراعة الحبوب التي تعتبر الغذاء الأساسي للجزائريين.

– في الجانب الإجتماعي: عمل الإستعمار الفرنسي على تحطيم أركان المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تشتيت القبيلة.

– انتشار البطالة، فبعدما كان الأهالي الجزائريون أصحاب أملاك، أصبحوا يشتغلون كخماسين في مزارع المستوطنين.

– تفشي الآفات الإجتماعية خاصة شرب الخمر، والإنحلال الخلقي، مع تشجيع السلطة الفرنسية للظواهر المخلة بالحياء كالزنا والدعارة.

– هجرة الجزائريين في هذه الفترة إلى الخارج نتيجة الإضطهاد السياسي، وأشهر هجرة كانت في مدينة تلمسان عام 1911 نحو سوريا، وكان سببها الرئيسي الهروب من تعسف قانون التجنيد الإجباري.

– في الجانب الديني: بالإضافة إلى مصادرة أوقاف المسلمين، وتحويل المساجد إلى كنائس، أصدرت السلطة الفرنسية في سنة 1907 قانون فصل الدين عن الدولة، بحيث تم فصل الدين اليهودي والمسيحي عن الدولة، لكن ذلك لم يطبق على الدين الإسلامي، وظلت فرنسا مسيطرة عليه، وهو ما أثار سخط الجزائريين.

– إنشاء لجان إستشارية للشعائر الدينية الإسلامية برئاسة شخص أوروبي، ومنها تأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلة، وتحديد الأعياد، وحتى تنظيم الحج.

– منع علماء الدين غير الموظفين من الوعظ والإرشاد، وإلقاء الخطب والدروس في المساجد.

هذا من جهة الأوضاع، ومن جهة أخرى شهدت الجزائر مع مطلع القرن العشرين بداية نهضة دينية، سياسية، ثقافية ... تحكمت فيها مجموعة من العوامل، منها:

– الحركة الإصلاحية–التحررية التي قادها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده ورشيد رضا، وهذه الحركة دعت إلى العودة إلى الإسلام الصحيح، ومواجهة الإستعمار، وقد زار محمد عبده الجزائر سنة 1903، وتمكن من التأثير بأفكاره ودعوته في مختلف الجزائريين.

– المضامين السياسية والفكرية التحررية والإصلاحية للصحافة العربية الإسلامية المشرقية، منها ما ورد في صحافة العروة الوثقى والمنار.

– أحداث العالم الإسلامي كالثورة المهدية في السودان (1882–1899)، وفرض الحماية على المغرب سنة 1912.

– عودة الطلبة الجزائريون الذين درسوا بالأزهر(مصر)، والزيتونة (تونس)، وجامع القرويين (المغرب)، وكذلك الطلبة الذين تلقوا تعليمهم بفرنسا، كل هؤلاء نقلوا أفكارهم إلى الجزائر، وحاولوا تجسيدها على أرض الواقع.

ومن مظاهر تلك النهضة التي عرفتها الجزائر مع مطلع القرن العشرين، أذكر:

– ظهور الصحافة الوطنية الأهلية الجزائرية: جريدو المغرب (1903–1904)، جريدة المصباح (1904–1905)، جريدة الإسلام (1910–1914)، جريدة الجزائر (1908)، جريدة الحق الوهراني (1912–1913) ... إلخ.

– إنشاء المطابع الأهلية والحكومية العربية المهتمة بالتراث الجزائري.

- إحياء وبعث التراث العلمي الجزائري العربي الإسلامي عن طريق تحقيق وطبع عددا من الكتب، منها: كتاب: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، لصاحبه ابن مريم (1908)، وكتاب: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية، لصاحبه أبي العباس الغُبريني (1910).

- تكوين الجمعيات والنوادي، كالجمعية الرشيدية (1902)، والجمعية التوفيقية (1908)، ونادي صالح باي (1907).

وكل هذه العوامل مهدت لإنطلاق النضال السياسي في الجزائر، أو ساهمت في تبلور الوعي الوطني وبروزه.

المحاضرة الثامنة: حركة الأمير خالد (1919–1936).

شهدت فترة 1900-1919 بروز الوعي السياسي عن كتلتين متمايزتين، تمثلت في :

– كتلة المحافظين: تشكلت في سنة 1900 من كل الطبقات الجزائرية أي من المثقفين التقليديين الرافضين لأي فكرة جديدة، كفكرة التجنس والخدمة العسكرية، وكان لديها برنامج يتمثل في:

– المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين.

– المساواة في الضرائب.

– معارضة التجنيس والتجنيذ الإجباري.

– إلغاء قانون الأهالي.

– كتلة النخبة(حركة الشبان الجزائريين): وهم الذين درسوا في المدارس الفرنسية، وتأثروا بالثقافة الأوروبية، وانبهروا بمظاهرها، واقتنعوا بقوة فرنسا واعتبروها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر خلافا للنخبة التقليدية التي حافظت على انتمائها الحضاري، وتشكلت هذه الجماعة سنة 1907، وهي كتلة منافسة لكتلة المحافظين، وكان لها برنامج يتمثل في:

– إلغاء قانون الجنسية الذي نص على أن الجزائري لا يمكنه أن يتمتع بالجنسية الفرنسية، إلا عندما يتخلى عن حالته الشخصية كمسلم.

– تسهيل الهجرة إلى فرنسا.

– نشر التعليم الفرنسي، والثقافة الأوروبية.

– إصلاح أحوال الفلاحين الجزائريين.

ولما وضع أعضاء هذه الكتلة أمام خيار الجنسية الفرنسية بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، إنقسم أعضائها إلى قسمين، وكل قسم له أهداف معينة:

– القسم اللبرالي: أعضائه يشكلون قسما كبيرا من النخبة، طالبوا بدمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس الجماعي، كما نادوا بالتعليم الفرنسي، ومن أبرز شخصيات هذا القسم، نذكر: صالح بن جلول، فرحات عباس، ابن التهامي ... إلخ.

– القسم الإصلاحي: تزعمه الأمير خالد وقايد حمود مدير جريدة الإقدام، ومن مطالب هذا القسم الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

– من هو الأمير خالد؟ ولد الأمير خالد في دمشق سنة 1875، والده الهاشمي بن عبد القادر، قدم إلى الجزائر مع والده أين باشر دراسته، ثم انتقل إلى باريس أين أكمل دراسته بمدرسة سان سير الحربية، وتخرج منه برتبة ضابط، ثم خدم في الجيش الفرنسي لمدة 23 سنة، وخاض خلالها الحرب العالمية الأولى، وترقى إلى رتبة نقيب.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، انتشرت بنوذ الرئيس الأمريكي ويلسن 14 حول حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وقد تأثر الأمير خالد كثيرا بهذه الشعارات، حيث استغلها للمطالبة بحقوق الشعب الجزائري.

وقد مر نضال الأمير خالد من أجل القضية الجزائرية بثلاث مراحل، سأذكرها فيما يلي:

–المرحلة الأولى: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد الأمير خالد إلى الجزائر، وهناك بدأ يلتقي بالشخصيات الوطنية، والمثقفين المهتمين بالسياسة، وبعدها حرروا عريضة(Pétition) لتقديمها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون صاحب بنوذ حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصريها عندما قدم إلى باريس للمشاركة في مؤتمر السلام (الصلح) المنعقد في فارساي بباريس سنة 1919، هذا المؤتمر الذي كانت تعلق عليه الشعوب المغلوبة على أمرها آمالا كبيرة، لكن سرعان ما خابت هذه الأمال عندما تحول المؤتمر إلى جلسة قسمت فيها الغنائم على الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

– المرحلة الثانية: انتهى مؤتمر السلام (الصلح) دون أن يحقق أي من آمال الشعوب المستعمرة والتي كان الشعب الجزائري واحدا منها، وهنا أيقن الأمير خالد ومن معه بأنه لا فائدة من تقديم العرائض، فأول خطوة قام بها الأمير خالد هو الإستقالة من الجيش الفرنسي سنة 1920، وبعدها تولى قيادة التيار الوطني الشعبي للمطالبة بالحقوق الوطنية للشعب الجزائري، وبعده أخذ يلتقي بالشعب ويخطب في التجمعات، ويفضح الممارسات الإستعمارية والظلم الواقع على الشعب الجزائري، كما تقدم مع مؤيديه على رأس قوائم الإنتخابات، وفاز بأغلبية الأصوات في إنتخابات 1919، كما شارك في إنتخابات المجلس المالي في النصف الأول من سنة 1920، وتحصل فيها على غالبية الأصوات، وفي جانفي 1922 أنشأ الأمير خالد جمعية الأخوة الجزائرية، حيث كان من أهم مطالبه فيها تحسين الأوضاع المادية والسياسية للجزائريين، وفي جويلية 1922 أسس جريدة الإقدام التي خاض على صفحاتها العديد من المعارك ضد السلطة الفرنسية.

ولعل أبرز مآثر الأمير خالد الخطاب الذي ألقاه أمام الرئيس الفرنسي ميلران عندما جاء إلى الجزائر سنة 1922، إذ تحدث عن الظلم الواقع على الشعب الجزائري، كما طالب بإعطاء الحقوق للشعب الجزائري، لكن كل هذه االنشاطات التي قام بها الأمير خالد لم تلقى ترحابا من سلطة الإستعمار التي عملت على إيجاد طريقة للتخلص منه، وذلك بمحاربتها لجريدة

الإقدام، كما أصدرت في حقها وفي حق صاحبها غرامات باهضة عجز الأمير خالد عن دفعها، وأيضا نتيجة تفرق أصحابه من حوله بسبب التهديد والسجن والنفي، وجد الأمير خالد نفسه مُساوما بين الرحيل بأسرته عن الجزائر مع التخلي عن حقوقه، أو السجن ودفع ما عليه من غرامات، ولما لم يجد الأمير خالد وسيلة لدفع ديونه وديون الجريدة توجه مكرها إلى الإسكندرية.

– المرحلة الثالثة: لم يستقر الأمير خالد في الإسكندرية، وتوجه في سنة 1924 إلى فرنسا، وإلتقى هناك بمجموعة من العمال المهاجرين، ولعب دورا هاما في تطوير الوعي الوطني لديهم، كما قام بحملة ضد السلطة الفرنسية، وقدم عدة عرائض للحكومة تتضمن مطالب الشعب الجزائري، كما عقد عدة مؤتمرات احتج فيها الأمير خالد ضد الأعمال غير الإنسانية للإستعمار والحالة المأساوية للجزائريين، كما استغل فرصة انتصار أحزاب اليسار في فرنسا، ومجيئ هيريو إلى رئاسة الوزارة سنة 1924، وبعث إليه ببرقية، طالب فيها ب:

– تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي.

– احترام حرية التعبير وإنشاء الصحافة بحرية تامة.

– حرية الجزائريين في الهجرة إلى فرنسا.

– فصل الدين عن الدولة.

– حرية التعليم للجزائريين.

وفي سنة 1925 حوكم الأمير خالد في الإسكندرية من قبل المحكمة القنصلية الفرنسية، وإتهم بحمل جواز سفر مزور، ومحاولة الهرب من منفاه إلى أوروبا، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في منفاه إلى أن وافته المنية سنة 1936.

المحاضرة التاسعة: حزب نجم شمال إفريقيا L'Etoile Nord-Africaine.

وفدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين. La Fédération des Elus Musulmans Algérienne

كان لوجود الأمير خالد الهاشمي في فرنسا دور فعال بين العمال المسلمين من دول الشمال الإفريقي، وذلك من حيث إيقاظ الوعي الوطني بينهم، وجعلهم يحسون بمشاكل أوطانهم ومعاناة شعوبهم من ظلم الإستعمار، ونتيجة للجهود التي بذلها الأمير خالد إنعقد مؤتمر الشمال إفريقيين في ديسمبر 1924، بعثوا على إثره تحية وتهنئة للزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي بمناسبة إنتصاره على الإسبان في معركة أنوال، وأعلنوا تضامنهم معه من أجل تحرير البلاد.

وقد برزت بعد هذا المؤتمر حركة تضامنية بين العمال أخذت تفكر في الإستقلال الوطني والتحرر من المستعمر الفرنسي، وفي تلك الأثناء قامت السلطة الفرنسية بالضغط على الأمير خالد، وعملت على إبعاده عن الساحة السياسية الجزائرية نهائيا، ولملأ ذلك الفراغ السياسي الذي تركه الأمير خالد ظهر أنصاره في قسمين، وهما:

– القسم الأول: تمثل في التيار الإستقلالي، أسس أعضائه نجم شمال إفريقيا 1926.

– القسم الثاني: تمثل في التيار اللبيرالي، أسس أعضائه فدرالية النواب النتخبين الجزائريين 1927.

أولا– نجم شمال إفريقيا:

أسس النجم في مارس 1926 بباريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وكان أكثرهم من الجزائر، تزعم رئاسة النجم عبد القادر بن الحاج علي، بمساعدة مصالي الحاج، وأعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا للنجم، كان الهدف الصريح لنجم شمال إفريقيا: الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه، مع تحقيق إستقلال إفريقيا الشمالية كلها.

كان لنجم شمال إفريقيا نشاطات مختلفة، تمثلت في المنشورات، الصحافة، وعقد المؤتمرات، ونظرا للقيود التي اتخدتها السلطات الفرنسية ضد أعضائه في الجزائر، وقد إعتمد نجم شمال إفريقيا على جريدتين في الإتصال بالجزائريين، وهما: الجريدة الأولى هي جريدة الإقدام صدرت سنة 1919، ثم أعيد إصدارها باسم الإقدام الباريسي، وبعدها أعيد إصدارها باسم إقدام الشمال الإفريقي، والجريدة الثانية هي جريدة الأمة صدرت سنة 1930.

كان نشاط نجم شمال إفريقيا في البداية محصورا في العمال المهاجرين بفرنسا، لكن وبتولي مصالي الحاج رئاسة النجم سنة 1927، حاول أن يوسع القاعدة الجماهيرية للحزب، لهذا توجه إلى الجزائر لإقناع الشخصيات الوطنية بمؤازرة الحزب، لكنهم رفضوا ذلك، لأنهم كانوا يعتقدون بأن حزب نجم شمال إفريقيا يعمل بوحي من الحزب الشيوعي الفرنسي، وهنا قرر مصالي الحاج الإبتعاد عن الشيوعيين، بل وناضل من أجل أن يأكد مذهبه الوطني المستقل، وكان أول انتصار حققه نجم شمال إفريقيا هو مشاركته في مؤتمر بروكسل(بلجيكا) عام 1927 بزعامة مصالي الحاج، هذا المؤتمر نظمته الجمعية المعادية للإضطهاد الإستعماري، ومن مطالب النجم في هذا المؤتمر:

- الإستقلال الكامل للجزائر.
- جلاء الجيش الفرنسي.
- إنشاء جيش وطني.
- إرجاع الأراضي التي أخذتها الدولة الفرنسية من الجزائريين.
- إلغاء قانون الأهالي.
- خلق مدارس باللغة العربية.
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.
- العفو عن المنفيين منهم الأمير خالد.

وبعد أن قدم مصالي الحاج هذه المطالب تخوف كل من الشيوعيين وحتى الفرنسيين من حزب نجم شمال إفريقيا، ولهذا قامت السلطة الفرنسية بحله سنة 1929، لكن أعضاء النجم لم يبقوا مكتوفي الأيدي، إذ أسسوا سنة 1930 جريدة الأمة، وفي سنة 1932 أعادوا تكوين الحزب باسم جديد وهو نجم إفريقيا الشمالية المجيد، وعلى إثر ذلك قامت السلطة الفرنسية بإلقاء القبض على أعضاء الحزب منهم مصالي الحاج الذي سجن لمدة عامين، كما حل النجم مرة ثانية سنة 1934، ومع وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا إلى الحكم سنة 1936 سمحت لمصالي الحاج بمعاودة نشاطه السياسي، فعاد إلى الجزائر وقام بحملة واسعة، كسب خلالها تأييدا شعبيا كبيرا، خاصة بعد إبتعاده عن الشيوعية، ويظهر ذلك جليا بتغيير اسم النجم إلى الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، لكن السلطة الفرنسية ما لبثت حتى قامت بحل نجم شمال إفريقيا سنة 1937.

ثانيا– فدرالية النواب المسلمين الجزائريين: تأسست سنة 1927 بالجزائر العاصمة، ويربط بعض الكتاب ميلادها بإنتخابات 1919، لكن الليبراليون انهزموا أمام الإصلاحيين بزعامة الأمير خالد، وعليه تم تزوير الانتخابات في سنة 1924 لصالح الليبراليين، وهذا يعتبر النصر الأول الذي حققه هذا التيار، وثاني نصر حققه الليبراليون هو وصول الحاكم العام فيوليت للحكم في الجزائر سنة 1925، ومن زعماء الفدرالية نذكر: صالح بن جلول، وفرحات عباس، وابن التهامي.

– من مطالب الفدرالية، نذكر:

- احترام الحضارة الإسلامية.
- التخلي عن نظرية التمييز العنصري.
- المساواة في الحقوق السياسية.
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث عن طريق جماعة النخبة لا عن طريق الفرنسيين.

– ومن أهم صحفهم، نذكر: جريدة التقدم لرئيسها ابن التهامي، وجريدة الوفاق لرئيسها صالح بن جلول.

وفي سنة 1938 انقسمت الفدرالية، إلي:

- حزب التجمع الشعبي الجزائري برئاسة فرحات عباس.
- حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري بزعامة صالح بن جلول.

المحاضرة التاسعة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

L'Association des Oulemas Musulmans Algérienn.

– عوامل ظهور الجمعية:

1– الخارجية: تأثير شخصيات قومية وفكرية من المشرق العربي، أمثال: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده ... إلخ.

– كان لمؤلفات المصلحين الدينيين تأثير في نمو الفكر الإصلاحي في الجزائر، منها مؤلفات ابن تيمية، ابن القيم الجوزية، مجلة المنار لرشيد رضا... إلخ.

– تأثيرات الحرب العالمية الأولى التي ساهمت في تبلور الوعي الوطني، وذلك من خلال تجنيد الجزائريين فيها، وإحتكاكهم فكريا بأفكار جديدة.

– التنظيمات السياسية الأوروبية ومدى تأثيرها على العلماء المصلحين.

2– الداخلية: جهود ابن باديس في نشر التعليم بعد عودته من المشرق (جامع الزيتونة) بين أبناء الجزائر.

– ظهور صحف أهلية في القرن العشرين، كجريدة المنتقد سنة 1925، والشهاب سنة 1925.

– بروز نخبة مثقفة بالثقافة الفرنسية (حركة الشبان الجزائريين) نادوا بفكرة الإدماج في المجتمع الفرنسي.

– إحتفال فرنسا بالذكرى المئوية لإحتلال الجزائر 1830–1930.

– فكرة الجمعية ونشأتها: إلتقى عبد الحميد بن باديس الشيخ البشير الإبراهيمي في المدينة المنورة في حج عام 1913، وإتفقا أنهما حينما يعودان إلى الجزائر سوف يشرعان في حركة علمية، وبعد رجوع بن باديس إلى الجزائر زار الشيخ البشير الإبراهيمي من أجل أن يجسدا معا الفكرة التي بدءاها في الحجاز، وفي هذا الصدد يقول البشير الإبراهيمي: "زارني الأخ الأستاذ عبد الحميد بن باديس وأنا بمدينة سطيف زيارة مستعجلة في سنة أربع وعشرين ميلادية (1924)، وأخبرني أنه عقد العزم على تأسيس جمعية باسم الإخاء العلمي يكون مركزها مدينة قسنطينة، وتكون خاصة بعمالتها".

ولقد إختلفت آراء دعاة الإصلاح في البداية حول تسمية الجمعية، منهم من دعا إلى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، ومنهم من دعا إلى تأسيس جمعية إخوان العلم، وذلك إلى غاية أن تأسست لجنة تحضيرية بالجزائر العاصمة تحت نظر عمر إسماعيل والأستاذ توفيق المدني، ودعت إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث قامت هذه اللجنة بتهيئة

الإجتماع التأسيسي الأول بنادي الترقي يوم 5 ماي 1931، وبالفعل وطبقا لقانون الجمعيات الفرنسي المؤرخ في 1 جويلية 1901، تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931، وذلك بحضور 72 عالم وطالب علم، وانتخب ابن باديس رئيسا للجمعية (كان غائبا)، والشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، والأمين العمودي كاتبا عاما، والطيب العقبي مساعدا له، ومبارك الميلي أمين المال، وإبراهيم بيوض مساعدا له، وتم وضع القانون الأساسي للجمعية في هذا الإجتماع التأسيسي، إذ جاء في الفصل الثالث من هذا القانون ما يلي: " لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية"، وهذا ما دفع بالسلطة الفرنسية إلى الموافقة على تأسيس هذه الجمعية.

– مبادئ وأهداف الجمعية:

– مبادئها:

– وضع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مبادئ ساروا عليها للوصول إلى أهدافهم التي سخروا لها كل الوسائل من أجل تحقيقها، وتتلخص مبادئ الجمعية في شعار ابن باديس: "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا".

– وكذلك لخص عبد الحميد بن باديس مبادئ الجمعية بقوله:"القرآن إمامنا، السنة سبيلنا، السلف الصالح قدوتنا، خدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع السكان غايتنا".

– أهدافها: إختلفت نظرة الكتاب إلى أهداف الجمعية بإختلاف إتجاهاتهم وإنتماءاتهم، فبعضهم قصرها على: التعليم العربي، ومحاربة الخرافات، وتصفية الإسلام وتنقيته من الشوائب، وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الإستعمار.

ولو نعود إلى القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نجد أن الجمعية حددت هدفها في الفصل الرابع من القانون، بقولها:" القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الإجتماعية كالخمر والميسر، والبطالة والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وتحجره القوانين الجاري بها العمل".

كما ذكر عبد الحميد بن باديس أهداف الجمعية في عدة خطابات، منها قوله:"أن غاية الجمعية هي إصلاح الفاسد وتقويم المعوج، وإرشاد الضال، وإصلاح شؤون أهل العلم"، وقال أيضا:" أن غايتها هي محاربة الخرافات والشعودة التي عمت البلاد نتيجة أعمال الطرقيين".

– نشاطات الجمعية:

– الصحافة: حيث أنشأت عدة صحف منها: جريدة السنة النبوية 1933، وجريدة الشريعة النبوية المحمدية 1933، جريدة الصراط السوي 1933، ثم أسست بعدهم بسنتين جريدة البصائر 1935.

– التربية والتعليم: كان المظهر الرئيسي لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على المستوى التربوي والتعليمي هو تأسيس المدارس التي لم تكن تحت سيطرة الفرنسيين، وكانت أغلبها مدارس إبتدائية لتعليم الأطفال الصغار نهارا، والكهول ليلا، وتستغرق الدراسة في المدارس الإبتدائية 6 سنوات، وتتكون من 3 أقسام: القسم التحضيري، الإبتدائي، المتوسط، وكل قسم مدته سنتان، ومن مدارسها: مدرسة الحديث بتلمسان، مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، مدرسة خديجة أم المؤمنين بسكيكدة، مدرسة الحياة بجيجل.

– المساجد: إهتمت الجمعية بتأسيس المساجد، وقد كانت تأدي دورين ديني وتعليمي، ومن أشهرها: الجامع الأخضر، وجامع سيدي قموش بقسنطينة.

– النوادي: إهتمت الجمعية بتأسيس النوادي لغاية تنظيم الفئة الشبانية في منظمات رياضية وثقافية مختلفة أهمها: نادي الترقي أسس عام 1925.

– موقف السلطة الفرنسية من الجمعية: لم يكن سهلا على الجمعية تحقيق كل هذا في ظل الظرف الإستعماري الذي كانت تعيشه الجزائر، فالجمعية دخلت في صراع مرير مع السلطة الفرنسية، هذه الأخيرة سارعت إلى غلق المساجد والمدارس والكتاتيب القرآنية، ولاحقت المدرسين، وذلك بإصدار مجموعة قرارات، منها:

– قرار 1932 القاضي بمنع فتح مدرسة حرة إلا بموافقة السلطة الفرنسية.

– منشور ميشال سنة 1933 الذي يمنع الخطابة والتعليم في المساجد إلا للموظفين الرسميين.

– كما أصدرت السلطة الفرنسية قرار آخر في مارس 1938 من أجل وضع عقبات في وجه تعليم اللغة العربية.

– موقف الطرق الصوفية من الجمعية: أسسوا جمعية مضادة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي: جمعية السنة.

المحاضرة الحادية عشر: الحزب الشيوعي الجزائري.

Le Parti Communiste Algérien.

– تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري:

ترجع دوافع إنضمام الجزائريين إلى الحزب الشيوعي الفرنسي إلى الأفكار الأممية الشيوعية المتمثلة أساسا في مساعدة حركات التحرر القومي–الثوري، وكذا بسبب النداء الذي أطلقته الأممية الشيوعية في 20 أوت 1922 لتحرير الجزائر وتونس، وبحلول عام 1924 أنشأت الفدرالية الشيوعية الجزائرية، بعد أن تطور الشيوعيون الجزائريون تطورا ظاهرا فيما يتعلق بالنظرة الإستقلالية.

ويرجع بعض الكتاب، ومنهم أبو القاسم سعد الله سبب إنضمام الجزائريين إلى الحزب الشيوعي والأممية الشيوعية العالمية إلى "الأممية"، حيث يقول:" أن الأفكار الإيديولجية الأوروبية وجدت طريقها بسهولة للتغلغل في أوساط الجزائريين، لأن معظمهم كانوا أُمّيّين، والشيوعيون قد إستغلوا العواطف الدينية والصراع الطبقي بينهم".

تقرر التأسيس الفعلي للحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد بالجزائر العاصمة يومي 17 و18 أكتوبر 1936، إلا أنه بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان هذا الحزب يتكون من الأوروبيين والجزائريين، إلا أنه لم يلقي أي تجاوب من طرف الفئات الشعبية الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم تقبلهم لفكرة الشيوعية المتعارضة مع العقيدة الإسلامية، كما أن الحزب الشيوعي الجزائري لم تكن له نظرة واضحة فيما يتعلق بالمسألة الوطنية.

– جرائد الحزب الشيوعي الجزائري:

- جريدة La Lutte Soçial (الكفاح الإجتماعي).
- جريدة La Liberté (الحرية).
- جريدة Alger Républicain (الجزائر الجمهورية).
- جريدة L'Algérie Nouvelle (الجزائر الجديدة).

– مبادئ الحزب والدعائم التي إرتكز عليها:

– المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين.

– المطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية فرنسية).

– تكوين برلمان جزائري بمفهوم الحزب الشيوعي له الحق في التشريع، ويتشكل بالتساوي من ستين نائب جزائري و60 نائب فرنسي.

– أن تكون اللغتين الفرنسية والعربية رسميتين في الجزائر.

– فصل الدين عن الدولة.

– المساواة في الحقوق السياسية والنقابية بين الأهالي والأوروبيين.

– طالبوا برفع أجور العمال، وتحديد مدة العمل بثمانية (08) ساعات في اليوم.

– طالبوا بوضع حد لنزع الملكية ومصادرة الأراضي وإلغاء الضرائب.

من كل هذه المطالب نلاحظ أن الحزب الشيوعي الجزائري كان بعيدا عن مطلب الإستقلال الوطني، وركز على تحرير العامل والفلاح من إستبداد البرجوازية، ومطالب أخرى تخدم أساسا فكرة الإرتباط مع فرنسا والمحافظة على مصالحها في الجزائر، وهذا ربما ما جعل القاعدة الشعبية لهذا الحزب ضيقة.

المحاضرة الثانية عشر: مشروع بلوم– فيوليت.

Project Blum–Viollette.

– من هو صاحب المشروع؟ هو موريس فيوليت ولد بفرنسا، وكان حاكما عاما على الجزائر من سنة 1925-1927، كان ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي، و كان عضوا في مجلس الشيوخ، كما ساهم في الحياة السياسية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالمستعمرات منها الجزائر، وتجربته بالجزائر ومعاصرته للذكرى المئوية لإحتلال الجزائر جعلت منه خبيرا في الشؤون الأهلية، لهذا عينته الجبهة الشعبية في فرنسا سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا بالشؤون الجزائرية.

– أصول مشروع فيوليت: في سنة 1931 عقب الإحتفال بذكرى الإحتلال الفرنسي للجزائر (1930)، ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدراسة الأوضاع الجزائرية، وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها، وفعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات أصبح منذئد يعرف بمشروع فيوليت، وتقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأ كبير إذ لم تتحرك لإجراء تغييرات في الوضع بالجزائر، كما انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر، وإتهمها بالظلم، وذكر بأنها إذا إستمرت بدون تغيير فستشكل خطرا قاضيا على مستقبل إمبراطورية فرنسا.

احتوى مشروع فيوليت على ثمانية (08) فصول وخمسين (50) مادة، وأهم ما إقترح فيه: إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي، تأمين نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون لبعض الجزائريين، إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، زيادة حقوق الجزائريين لإنتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، كما إقترح المشروع إنشاء مجلس إستشاري في باريس يتكون من تسعة (09) جزائريين (ثلاثة عن كل عمالة: قسنطينة، الجزائر، وهران)، وإنشاء وزارة لشؤون إفريقية يدخلها جزائريون، وإعطاء بعض أجزاء الجنوب الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعا في الشمال.

وأهم نقطة جاءت في مشروع فيوليت، هو أن هذا المشروع يعترف للجزائريين ببقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين، مع إعطائهم حق الإنتخاب في مجلس الأمة الفرنسي، وبهذا ففيوليت أراد إخراج الجزائريين من الحالة التي كانوا يعيشونها، ومن جهة أخرى يضمن للسيادة الفرنسية الهدوء والإستمرار في إحتلال الجزائر.

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على مسامع الجزائريين والفرنسيين على السواء، وبدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي وإمتدت حتى سنة 1935 أين رفض بعد التصويت، لكن وبالرغم من رفض المشروع في البرلمان الفرنسي سنة 1935، إلا أن حكومة الجبهة الشعبية التي وصلت للحكم في فرنسا سنة 1936 برئاسة ليون بلوم أعادت إحياءه في هذه السنة، وقامت بإدخال فيوليت ضمن أعضاء الحكومة مختصا بالشؤون الجزائرية، ومنذئد أصبح المشروع يحمل اسم "مشروع بلوم-فيوليت"، وفي سنة 1937 أصبح يسمى "برنامج الحكومة"، وقد ظل مشروع بلوم-فيوليت بين أخذ ورد إلى سنة 1938، وفي هذه السنة وضع السيد "دلاديبه" الذي خلف "ليون بلوم " حدا له تحت ضغط المعمرين بالجزائر.

وإضافة إلى هذا المشروع نشر فيوليت كتاب بعنوان: L'Algérie Vivre-t-elle ? (هل ستعيش الجزائر؟)، ضمنه أهم نقاط المشروع بكل تفصيل، كما تناول فيه حالة الجزائريين، وإدارة الجزائر الفرنسية، وعلاقة المعمرين الفرنسيين بالجزائريين، مع تقديمه لإقتراح دمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقاء أصحابها على الشريعة الإسلامية.

– مواقف التيارات الوطنية من مشروع بلوم– فيوليت:

– رفضه "نجم شمال إفريقيا" ومن بعده "حزب الشعب الجزائري"، وذلك لأنه يربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد باسم الإدماج، وهذا يتنافى مع مطالب كل من النجم ومن بعده حزب الشعب المتمثلة أساسا: في إستقلال الجزائر وجلاء الجيش الفرنسي.

– رحبت به "فدرالية النواب المسلمين الجزائريين"، وإعتبرته خطوة إيجابية لتحقيق طموحاتهم السياسية.

– في البداية ظلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين متحفظة، لكن وبعد فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري، حاولت الجمعية أن تقف بجانب التيارات الأخرى للمطالبة بمشروع فيوليت، وإعتبرته خطوة في طريق التطور الإجتماعي.

– رحب الحزب الشيوعي الجزائري هو كذلك بالمشروع، وإعتبره خطوة في سبيل تحرر الشعب الجزائري، وخطوة للتقارب بين الشعبين الجزائري والفرنسي.

– موقف المعمرين من مشروع بلوم– فيوليت: رفضه المعمرون الفرنسيون بالجزائر، لأنه في نظرهم سيجعل من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية تفوقهم عددا ونفوذا.

المحاضرة الثالثة عشر: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936.

Le Congrès Musulman Algérien 1936.

– ظروف إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري:

– الظروف الخارجية:

– إنعقاد جملة من المؤتمرات الإسلامية برزت إلى الوجود خلال العشرنيات والثلاثنيات، أهمها: مؤتمر الخلالفة الإسلامية بالقاهرة، المؤتمر الإسلامي بالقدس (1931)، مؤتمر مسلمي أوروبا بجينيف (1935).

– الظروف الداخلية:

– تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931.

– نجاح المنتخبين الجزائريين سنة 1934 في الإنتخابات البلدية، وأثرها في تبلور المطالب الجزائرية.

– ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936.

– ظهور مشروع بلوم– فيوليت، ويعتبر هذا المشروع من أكبر الدوافع التي أدت إلى عقد المؤتمر.

– إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري:

تعود فكرة الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، ففي حديث له إلى صحيفة (الدفاع) التي كان يديرها الأمين العمودي، دعا ابن باديس إلى إجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي، وذلك من أجل وضع قائمة من المطالب التي يقدمها الجزائريون من فرنسا، وكان تاريخ هذه الدعوة في شهر جانفي 1936.

وتذكر بعض المراجع أن ابن باديس كان يفكر في عقد هذا المؤتمر قبل أشهر من تولي حكومة الجبهة الشعبية لزمام الحكم في فرنسا سنة 1936، في حين نجد بعض الآراء التي تقول بأن المؤتمر عقد بوصول هذه الجبهة للحكم (كانت الجبهة الشعبية متعاطفة مع الجزائريين).

وقد انطلقت الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري من قسنطينة من طرف كل من عبد الحميد بن باديس، وصالح بن جلول، وفي هذا الشأن كتب الشيخ البشير الإبراهيمي مقال بعنوان"المؤتمر الإسلامي الجزائري"، نشره في العدد 23 لسنة 1936 بجريدة البصائر، يقول فيه: "هبت الأمة الإسلامية الجزائرية بجميع طبقاتها على تلك الدعوة الجامعة التي أذاعها

الأستاذ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والدكتور ابن جلول رئيس جمعية النواب بعمالة قسنطينة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري".

انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري بالملعب البلدي بالعاصمة يوم 7 جوان 1936، ولم يسبق هذا المؤتمر الكبير تحضيرا يتناسب مع أهميته، ولم يكن هناك متسع من الوقت بين الدعوة للمؤتمر وإنعقاده، وكان الغرض من الإستعجال هو كسب الوقت من جهة، والخوف من تغييرات قد تحدث في فرنسا من جهة أخرى.

شاركت في المؤتمر الإسلامي الجزائري كل التيارات السياسية والإجتماعية: النواب، العلماء، الشبان، الشيوعيون، الإشتراكيون، المرابطون)، باستثناء نجم شمال إفريقيا الذي كان ما يزال في فرنسا، وكان لكل طرف من الأطراف الحاضرة مجموعة من المطالب، وهي كالآتي:

– **النواب والنخبة:** طالبوا بتطبيق مشروع فيوليت.

– **العلماء:** طالبوا بتحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية، مع تعميم التعليم العربي الحر.

– **الشيوعيون والإشتراكيون:** طالبوا بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين، وهو ما يؤدي إلى جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية.

ومما تقدم، يمكن أن نجمل مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري أو ما يسمى بميثاق مطالب الشعب الجزائري، فيمايلي:

– حرية تعليم اللغة العربية، وإلزامية التعليم للذكور والإناث.

– إلغاء القوانين الإستثنائية بما فيه قانون الأهالي.

– إلغاء المحاكم العسكرية والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة 5 أوت 1934 (هي عبارة عن حوادث دارت بين اليهود والمسلمين في قسنطينة).

– إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على شخصيتها الإسلامية.

– المساواة بين النواب المسلمين والفرنسيين، وإعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.

– تحسين المستوى المعاشي للعمال والفلاحين الجزائريين، وإلغاء قانون الغابات.

– إعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، وحرية الصحافة العربية.

- إعادة أموال الأوقاف للمسلمين، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة.

بعد إنتهاء أشغال المؤتمر تم الإتفاق على تشكيل وفد عن المؤتمر ينتقل إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا برئاسة ليون بلوم، وسافر هذا الوفد الذي يتقدمه عبد الحميد بن باديس وصالح بن جلول يوم 22 جويلية 1936، وهناك في فرنسا إلتقوا بليون بلوم وسلموا له كراس مطالب الشعب الجزائري، ووعدهم رئيس الحكومة بدراسة هذه المطالب، وعلى إثر ذلك وضعت حكومة الجبهة الشعبية مشروع بلوم-فيوليت، لكن الحكومة لم تف بوعدها، وذلك لعجزها عن تمرير مشروع بلوم-فيوليت في البرلمان الفرنسي يوم 30 ديسمبر 1936 بسبب المعارضة الشديدة للمستوطنين بالجزائر.

ولما فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول، قرر أعضائه عقد مؤتمر إسلامي جزائري ثاني في شهر جويلية 1937، لكنه لم يكن ذو أهمية، فقد أعاد مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول، وفي سنة 1938 إلتقى وفد المؤتمر الإسلامي برئيس الحكومة الفرنسية "دلاديبه"، وذكر لهم بأن البرلمان الفرنسي يرفض بقوة مشروع بلوم-فيوليت، ويعارض أي تغيير في وضع الجزائريين السياسي، ومن يومها انتهى الوجود الفعلي للمؤتمر الإسلامي الجزائري.

- موقف المستوطنين من عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري: بعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري من باريس، عقدوا إجتماع بالملعب البلدي بالعناصر (العاصمة) يوم 2 أوت 1936 لتقديم نتائج مهمتهم في باريس، وفي أثناء الإجتماع دبرت السلطة الفرنسية مقتل مفتي العاصمة "محمود كحول بن دالي" (قريب من الإدارة الفرنسية ومعارض للحركة الإصلاحية) من قبل شخص يدعى عكاشة، وألصقت التهمة في شخص الطيب العقبي وعباس التركي، وذلك بهدف ضرب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وشل حركة المؤتمر الإسلامي الجزائري.

المحاضرة الرابعة عشر: حزب الشعب الجزائري

Le Parti du Peuple Algérien.

– تأسيس حزب الشعب الجزائري:

بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر خلال الثلاثينيات،مثل إنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936، ووصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936،ثم خيبة أمل الحركة الوطنية الجزائرية في وعود الإصلاح من طرف الجبهة الشعبية، ونتيجة لحل نجم شمال إفريقيا سنة 1937، إلتقى المناضلون السابقون للنجم لإعادة تشكيل حزب وطني جديد، يخوضون بواسطته الإنتخابات المبرمجة من قبل الإدارة الفرنسية (أغسطس 1937)، ولهذا وبتاريخ 11 مارس 1937 أسس حزب الشعب الجزائري بمدينة نانتير الفرنسية.

حضر الإجتماع التأسيسي أزيد من 300 مناضل، وتم إنتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب، وهو بدوره قرر نقل نشاطاته إلى الجزائر بعد عودته إلى الجزائر يوم 18 جوان 1937، ومن هذا اليوم أصبحت الجزائر العاصمة المقر الفعلي لقيادة الحزب، وقد ظل حزب الشعب الجزائري وفيا لمبادئ نجم شمال إفريقيا في محاربة سياسة الإندماج، وكان شعاره الخاص: لا إندماج، لا إنفصال، لا سيد جديد.

– برنامج حزب الشعب الجزائري: يتمثل برنامج الحزب، فيما يلي:

– إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا.

– إنشاء برلمان جزائري.

– إحترام اللغة العربية والدين الإسلامي.

– إلغاء قانون الأهالي، وكل القوانين الإستثنائية.

– ضمان حرية التعليم والصحافة.

وغيرها من المطالب الاقتصادية والإجتماعية التي عبر عنها الحزب في مختلف المواقف.

– سبب ظهور التسمية الإقليمية: يعود سبب التسمية الإقليمية للحزب (الجزائري) كون المناضلين في كل من تونس والمغرب أسسوا أحزابا خاصة بأقاليمهم تولت الدفاع عن قضاياهم الوطنية، كحزب الإستقلال المغربي أسسه علال الفاسي، والحزب الدستوري الجديد أسسه الحبيب بورقيبة في تونس، لذلك رأى المناضلون الجزائريون أن يكون حزب الشعب حزبا جزائريا.

– نشاطات حزب الشعب الجزائري: كان للحزب نشاطا سياسيا مكثفا، حيث إتسعت قاعدته الشعبية في مختلف المدن الجزائرية، وقد إعتمد الحزب على عدة وسائل في تبليغ رسالته إلى الشعب، منها: المظاهرات الشعبية، الإجتماعات العامة، الإضرابات، الإحتجاجات، الإنتخابات، الصحف، المنشورات. ومن أمثلتها:

– في 20 نوفمبر 1937، دعا حزب الشعب الجزائري إلى إضراب عام تضامنا مع الحزب الدستوري الجديد في تونس.

– أسس الحزب صحيفتين للتعبير عن أفكاره الوطنية، ولإطلاع الرأي العام الوطني والدولي على وضع الشعب الجزائري، وهما الشعب باللغة العربية سنة 1937، والبرلمان الجزائري باللغة الفرنسية سنة 1939.

– وإلى جانب الإضرابات وإنشاء الصحف، شارك الحزب في الإنتخابات .

وأمام زيادة نشاطات الحزب، بادرت السلطة الفرنسية إلى محاربته عن طريق التضييق على نشاطه السياسي، مع إعتقال مسؤوليه، وأصدرت في حقهم أحكام مختلفة، وأمام كل هذه العقبات دخل قادة الحزب في نشاط سري بعيدا عن أعين الشرطة، ومع إقتراب الحرب العالمية الثانية قامت السلطة الفرنسية بحل الحزب في شهر سبتمبر 1939، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة اعتقلت السلطة الفرنسية مصالي الحاج وبعض أعضاء الحزب، ومن يومها دخل الحزب في السرية، وهكذا انتهى حزب الشعب الجزائري في نظر الإدارة الفرنسية، لكن الحزب واصل نشاطه في سرية تامة إلى غاية سنة 1946 سيظهر بتسمية جديدة وهي حركة انتصار الحريات الديموقراطية.